الأمم المتحدة

A/65/298

الجمعية العامة

Distr.: General
16 August 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ٢٠ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

تقرير الأمين العام**

موجز

يتضمن هذا التقرير، الذي أعد عملا بقرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٤، معلومات مستكملة عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية، إلى جانب الإجراءات التي اتخذتها الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية في المضي قدما بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بوسائل منها إنشاء شراكات لأغراض التنمية المستدامة. ويتناول التقرير أيضا التقدم المحرز في التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

* A/65/150

** تأخر تقديم هذا التقرير بسبب طول التقرير وتجميع جميع المساهمات من منظومة الأمم المتحدة، المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويسهم التقرير أيضا في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مما تطلب إجراء استعراض بدرجة غير عادية من الدقة.

240910 220910 10-48610 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – استعراض عام ٣

ثالثا – معلومات حديثة ٦

رابعا – المواضيع المدرجة في الدورة الحالية للجنة التنمية المستدامة ٢١

خامسا – المسائل الشاملة ٣٧

سادسا – التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٤٧

سابعا – النتائج والتوصيات ٤٨

أولا – مقدمة

١ – أعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٤، الذي دعت فيه الجمعية إلى التنفيذ الفعال للالتزامات والبرامج والأهداف المحددة زمنيا، التي أقرها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وإلى إعمال الأحكام المتعلقة بوسائل التنفيذ على النحو الوارد في خطة جوهانسبرغ التنفيذية؛ وكررت التأكيد على أن لجنة التنمية هي الهيئة الرفيعة المستوى المسؤولة عن التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة، لا سيما عن تكامل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة؛ وقررت تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢.

٢ – ويتضمن التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن المسائل المطروحة في القرار، مع التأكيد بوجه خاص على مجموعة المواضيع التي تعالجها لجنة التنمية المستدامة. ويتضمن أيضا تقريرا عن التقدم المحرز في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٣ – وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع سائر التقارير المقدمة في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالتنمية المستدامة.

ثانيا – استعراض عام

٤ – لقد أكدت في تقريري لعام ٢٠٠٩ بشأن هذا الموضوع (A/64/275) على ما تتسم به التنمية المستدامة من طابع واسع النطاق ومتعدد الأبعاد، وأنه لا ينبغي معادلتها بعنصر واحد فقط من العناصر المكونة لها – ما يسمى بالدعائم الثلاث للتنمية المستدامة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وعلى العكس من ذلك، فإن التنمية المستدامة هي أداة لتجاوز الانقسامات ومد الجسور، ليس فقط بين البرامج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بل وكذلك بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وبين الحكومات ومجتمع الأعمال والمجتمع المدني، وبين أجيال الحاضر وأجيال المستقبل.

٥ – وعرض أيضا التقرير السابق بإيجاز إلى الطريقة التي حاولت بها الحكومات وضع هذه الفكرة المعقدة موضع التطبيق. وبوجه خاص، فما حاولت مؤتمرات القمة الرئيسية بشأن التنمية المستدامة تحقيقه هو الأخذ بمجموعة من السياسات والنهج الجديدة في مجال وضع السياسات وتخطيطها، لا سيما إدماج الأهداف المعيارية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، مدعومة بالمرتكزات الضرورية المؤسسية (المنظمات والآليات اللازمة لإدماج الشواغل ذات الصلة في عملية وضع السياسات)، والمعلوماتية (جمع البيانات، والبحث، والإعلان، وتبادل المعلومات)، والدولية (المال والتكنولوجيا وبناء القدرات). وأخيرا، استعرض تقرير عام ٢٠٠٩ أيضا تأثير سلسلة الأزمات الحديثة فضلا عن المفاهيم الإبتكارية التي ظهرت في

مواجهة الأزمات، لا سيما المفاهيم من قبيل الاقتصاد المراعي للبيئة، والاتفاقية البيئية الجديدة والنمو الأخضر.

٦ - ويتناول هذه القضايا التقرير بمزيد من التفصيل، مقيِّما التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ التنفيذية. ويولي اهتماما خاصا لقرار الجمعية العامة في قرارها ٢٣٦/٦٤ الدعوة إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وذلك بهدف تأمين الالتزام السياسي المتجدد لتحقيق التنمية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز حتى الآن والثغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة.

٧ - وأشارت العديد من الدراسات والوثائق المتعلقة بالسياسة العامة الصادرة حديثا إلى أن الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة قد تضاءل منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في عام ١٩٩٢، حيث بلغ هذا الالتزام أوج قوته. وفي حين تؤكد معظم هذه الملاحظات ذلك كأمر واقع، فقد ذهب البعض إلى أبعد من ذلك، وبحثوا له عن أدلة مادية أو أسباب أساسية. والدليل الذي غالبا ما يرد ذكره هو الضعف المتواصل، وربما تدهور المؤسسات المكلفة بإدماج البرامج ذات الصلة، بما في ذلك مستوى مواردها البشرية والمالية، والولايات القانونية، وحجم المخصصات المالية وإمكانية التنبؤ بها. ووردت كذلك الإشارة أحيانا إلى الاتجاه نحو ''إعادة التجزئة''، أي التراجع عن هدف التكامل وقصر التنمية المستدامة على البيئة فقط. وأخيرا، تشير بعض الدراسات إلى استفتاءات للرأي بشأن مستوى الأولوية الممنوحة لمختلف المسائل، غير أنها تشير عموما إلى البيئة وحدها بدلا من مفهوم التنمية المستدامة، الأكثر تعقيدا.

٨ - وهناك تفسيرات عديدة للسبب الكامن وراء عجز التنمية المستدامة عن حشد الالتزام السياسي، ولكنها تشترك جميعها قريبا في موضوع واحد هو ملاحظة عدم مناسبة أو عدم تطابق الترتيبات والنهج القائمة. وكمثالين بارزين على انعدام التناسب هذا، ويقابلان على نحو وثيق إلى حد ما الموضوعين اللذين اختارهما الجمعية العامة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ''الاقتصاد المراعي للبيئة في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر'' و ''الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة'' (الفقرة ٢٠ (أ) من القرار ٢٣٦/٦٤).

٩ - وتمت دراسة عدم التناسب بين التنمية المستدامة والإطار الاقتصادي الذي تستنير به وزارات المالية وقرارات الميزانية في اتخاذها الإجراءات الملائمة، دراسته جيدا، كما تم تقديم العديد من التوصيات لغرض سد الفجوة. ومن الأشخاص ذوي الإلمام الواسع والحجة في هذا المجال، جوناتان بوريت، الرئيس السابق للجنة التنمية المستدامة في المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إذ يقول ''لا يمكنك ممارسة التنمية المستدامة على الوجه الصحيح ما لم تطبق، أولا، وقبل كل شيء التنمية الاقتصادية المستدامة. فالاقتصادية توجه كل شيء. وربما ينبغي أن يكون الأمر كذلك، وإنه لكذلك حقا. عندئذ تأخذ كل مسألة مكانها المناسب، بما في ذلك القائمة الكاملة لـ ''تدابير الحماية البيئية''، إذا كان لاقتصاد أي بلد أن يسير إلى الأمام بطريقة مستدامة حقا''. ويكتسب اقتصاد المراعي للبيئة جانبا كبيرا من جاذبيته التلقائية من هذا التاريخ.

١٠ - وبالمثل، هناك إشارات مختلفة لما يمكن تسميته عدم التناسب المؤسسي. ويمكن التعبير عن ذلك ببساطة بأن التنمية المستدامة تسعى إلى العمل أفقيا عبر الإدارات والوزارات والوكالات، بينما تكون عملية صنع القرارات والسلطة السياسية، ومراقبة الميزانيات، وعدد العاملين، والاعتراف بالمنجزات، منظمة عموديا، ونتيجة ذلك أنه في حين أن البرامج الفرعية تدعمها قاعدة سياسية مناصرة قوية، فإن التنمية المستدامة لا تجد نصيرا لها. وتسجل أي إنجازات تتحقق لفائدة أنصار هذه الدعامة أو تلك، سواء أكانت بيئية أو اقتصادية أو اجتماعية ولكن نادرا ما تسجل لفائدة مناصري التنمية المستدامة. ويمكن أن يؤدي ذلك بدوره إلى حلقة مفرغة ويثبط عزيمة المؤيدين والمدافعين المحتملين.

١١ - وهناك صنف ثالث من عدم التناسب وردت الإشارة إليه في المؤلفات بشأن هذا الموضوع، ألا وهو عدم التناسب بين الاحتياجات (لا سيما في البلدان النامية) والموارد الأساسية، المالية وكذلك التقنية، المتوافرة أساسا في البلدان المتقدمة النمو. وتقتضي التنمية المستدامة أن تنظر جميع البلدان إلى التنمية والقضاء على الفقر كبرنامج عالمي مشترك. وتستلزم التنمية المستدامة ''تحولا إنمائيا'' (إيصال منافع العلوم والتكنولوجيات الحديثة إلى جميع سكان الأرض)، كما تحتاج بالقدر نفسه إلى تحويل الموارد (فصل الرفاه البشري عن الزيادة في استخدام الموارد) وإلى تحول ديمغرافي.

١٢ - وتتمثل مهمة مؤتمرات القمة العالمية بشأن التنمية المستدامة على وجه التحديد في التغلب على مظاهر عدم التناسب هذه، وليس فقط التوفيق بين البلدان والبرامج، بل وكذلك وضع ''كل شيء غير ذلك في مكانه المناسب'' عن طريق تحديد السياسات الاقتصادية المتكاملة لتمكين التنمية المستدامة من أن تصبح فعالة دون أن تفقد طموحاتها المتعلقة بتحقيق التآزر الأفقي على حساب إغراء السلطة العمودية، وبالسعي إلى كفالة توجيه الموارد العالمية إلى المجالات التي تحتاجها. وهذا هو بإيجاز التحدي الذي وضعه التاريخ أمام الجيل الحاضر، وهو كذلك رؤية مؤتمر ريو دي جانيرو لعام ٢٠١٢ التي نأمل أن تتذكرها أجيال المستقبل.

١٣ - وسوف يقاس النجاح في هذه المحاولة ليس بعذوبة الأسلوب السياسي ولكن بالنتائج في الميدان، أي تحقيق تقارب تصاعدي في مستويات المعيشة، وتقارب تنازلي في ''البصمات الإيكولوجية''. وعلى البلدان الغنية أن تبحث عن الطرق اللازمة للمحافظة على رفاه مواطنيها وتعزيزه من خلال الإجراءات التي تكفل العمالة الكاملة، والعمل اللائق، والنظم الصحية الفعالة، وتوسيع نطاق الفرص أمام الابتكار والإبداع. ولم يعد مجرد تصدير الصناعات الملوثة وكيفية استخدام الموارد اختيارا واقعيا. وستضطر البلدان الفقيرة إلى التغلب على الفقر والجوع والمرض وندرة موارد الطاقة، وتزايد الإجهاد البيئي، كما أن النمو الاقتصادي سيظل عنصرا لا بديل له في السعي إلى تحقيق هذا الهدف في المستقبل المنظور، هذا ولم يعد الخيار التقليدي القائل بـ ''النمو أولا، والتنظيف لاحقا'' خيارا واقعيا كذلك.

١٤ - ونظرا للمخاطر المتعددة التي واجهناها في السنوات الأخيرة، بما في ذلك المخاطر التي تهدد البرامج الإنمائية والأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك ظهور حدود الكوكب، برزت مسألة تحديد الالتزام السياسي واتخاذ إجراءات حاسمة كأمر ملح من أجل توحيد هذه الأبعاد، وتحقيق تكامل البيئة والتنمية والمجتمع. ولا تنذر هذه المخاطر بانعكاس الاتجاهات فحسب بل وكذلك ببلوغ نقاط حاسمة محتملة، فيحل الخوف محل الأمل - بصرف النظر عما إذا كان مصدر المخاطر هو تغير المناخ، أو الخيارات التكنولوجية غير المستدامة، واليأس من التنمية أو بسبب فقدان التنوع الثقافي والبيولوجي[(١)].

١٥ - ولمواجهة هذا التحدي، ينبغي أن تعي القطاعات الرئيسية في المجتمع العالمي بوضوح وبصورة كاملة ترابط الحالة وخطورتها، وإرساء الأسس اللازمة لأساليب التفكير الجديدة، وهي في حاجة ماسة إلى أن تتصرف هكذا وأن تكون هكذا من أجل بناء مستقبل سلام وازدهار وحرية ومساواة واستدامة. ولذلك، فإن هذا التقرير يهدف إلى تقديم تقييم صريح (متواضع للغاية حتى الآن) للتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

ثالثا - معلومات حديثة

القضاء على الفقر والتنمية البشرية المستدامة

١٦ - من المناسب أن تتناول الفصول الافتتاحية لجدول أعمال القرن الحادي والعشرين مسألتي القضاء على الفقر وإدارة السكان. كما يجب ألا تقتصر التنمية على توسيع الدخل

(١) J. Rockstrom and others, "A safe operating space for humanity", *Nature* vol. 461: pp. 472-475 (September 2009); Paul Raskin and others *Great Transition: The Promise and Lure of the Times Ahead*, Great Transition Initiative, (Stockholm Environment Institute, Boston, USA, 2002).

والثروة وإنما يجب أن ينصب تركيزها على السكان[٢] ولا يمكن تصور عالم مستدام دون أن يتميز بثلاثة خصائص على الأقل: أن يكون عالما خاليا من الفقر وعالما لا ينمو سكانه وأخيرا عالما لا تزيد فيه من الضغط على الموارد الطبيعية.

١٧ - إلا أن التطورات التي حدثت منذ اعتماد جدول أعمال القرن ٢١ قد أنتجت رسالة واحدة على الأقل واضحة وقوية وتزداد انتشارا، ألا وهي أن الوقت ليس مخزونا لا ينفذ فالعالم لا يملك وقتا لا نهائيا لتحقيق الأهداف المترابطة التي حددها جدول أعمال القرن ٢١ وبالتالي فإن الوقت ليس مخزونا لا ينفذ.

١٨ - ولقد أدرك مؤتمر قمة الألفية هذا التحدي وسعي إلى التعجيل بالقضاء على الفقر. وبالطبع فقد تحققت نجاحات مطردة في هذا الهدف على مدى العقد الماضي بالرغم من أن الأزمات في الفترة من ٢٠٠٨-٢٠٠٩ سببت انعكاسات كبيرة[٣] ومع ذلك تظل البلدان النامية كمجموعة تسير على الطريق الصحيح لتحقيق الغاية المتعلقة بالفقر في الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥[٤]. ومع ذلك يظل نحو بليون شخص تقريبا يعيشون دون خط الفقر الدولي (١,٢٥ دولار) في اليوم وما يزيد على بليوني شخص يعيشون بأقل من دولارين في اليوم[٣].

١٩ - وعلاوة على ذلك تخفي متوسطات الفقر العالمية الإقليمية اختلافات كبيرة وتباينا عميقا. ومنذ عام ٢٠٠٠ استطاع نحو ٤٩ بلدان تحقيق المعدل اللازم للحد من الفقر المتمثل في تقليص معدلات الفقر لعام ١٩٩٠ بمعدل النصف وتحقيق الغاية الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية، ولا يزال ٣٨ بلدا حائدا عن المسار، ولا يرجح أن تبلغ هذه الغاية ولا تتوفر بيانات كافية عن ٥٧ بلدا (منها ٢٢ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء) لتقييم التقدم المحرز[٥]. والمناطق التي لا تزال معدلات الفقر مرتفعة فيها هي أفريقيا (جنوب الصحراء وجنوب آسيا)، في حين سجلت أعلى التخفيضات في معدلات الفقر في آسيا الشرقية. ومن المتوقع انخفاض معدلات خط الفقر المقدر بـ ١,٢٥ دولار في اليوم من ٥١ في المائة المسجلة في

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠. (New York, UNPD and Oxford, Oxford University Press 1990).

(٣) تقرير الأمم المتحدة: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٠، نيويورك ٢٠١٠.

(٤) باستثناء البلدان النامية (انظر الفقرة ١٩ أدناه) التي لا تتوفر بشأنها دراسات استقصائية لقياس التقدم المحرز منذ عام ١٩٩٠.

(٥) مؤشرات التنمية العالمية - البنك الدولي (واشنطن العاصمة ٢٠١٠).

عام ١٩٩٠ إلى ٢٤ في المائة في عام ٢٠١٥ كما يُتوقع أيضا انخفاض عدد السكان الذين يعيشون في حالة فقر مدقع بنحو ١٨٨ مليون نسمة.

٢٠ - وفيما عدا فقر الدخل، تم إحراز تقدم في عدة مجالات رغم استمرار بعض النقاط السوداء مثل خفض معدلات نقص التغذية لدى الأطفال، التي تترتب عليها آثار خطيرة في نمائهم في المستقبل ومعدلات وفيات الأمهات[٦] ومعدلات التحاق الإناث بالمدارس (ولا سيما في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء)[٧].

٢١ - يتمثل البعد الثاني للتنمية البشرية المستدامة في الحصول على الخدمات التي ترتبط أيضاً بمستوى التحضر. ويفوق حجم سكان الحضر حاليا في العالم عدد سكان الريف (انظر الرسم ٧). وتوفر المدن الفرصة لاستغلال الموارد بما فيها الأراضي بكفاءة أكبر مع تحسين الرفاه البشري ولكنها تشكل ضغوطاً أيضاً على الإدارة الحضرية والتخطيط الحضري[٨] ولا سيما لحماية رفاه الفقراء من سكان الحضر. بالرغم من انتقال ٢٢ مليون شخص سنويا من الأحياء الفقيرة في البلدان النامية فيما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٠ نتيجة أساسا لتطوير الأحياء الفقيرة ظل الحجم الإجمالي لسكان الأحياء الفقيرة يتجه نحو الزيادة وارتفع من ٧٧٦,٧ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٨٢٧,٦ مليون نسمة في عام ٢٠١٠[٨]. ولا شك أن الضغوط سوف تزداد في المستقبل نظرا لأن نحو ٨٠ في المائة من الزيادات الصافية في سكان المدن بين عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠٣٠ سوف تحدث في البلدان النامية.

---

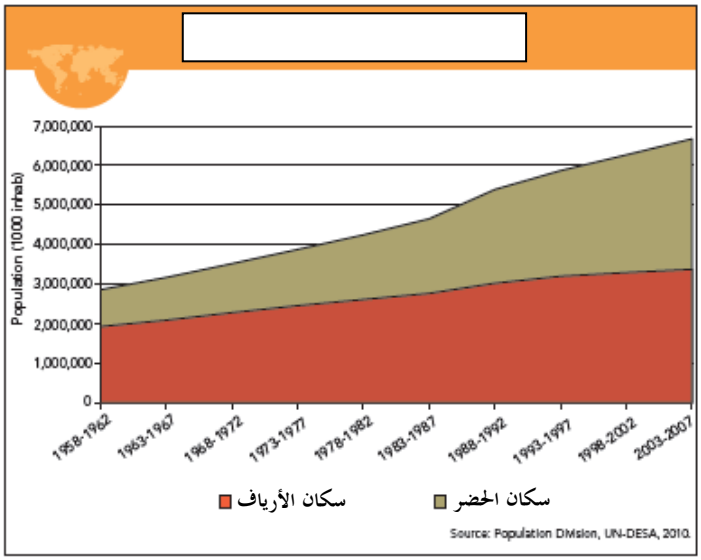
(٦) يموت سنويا ما بين ٠,٣ و ٠,٥ مليون امرأة لأسباب ترتبط بالحمل معظمها في البلدان النامية كما يعاني نحو ١٥ مليون إلى ٢٠ مليون امرأة من اعتلال الأمهات (صحة المرأة والأهداف الإنمائية للألفية على الموقع http://www.unfpa.org/webdav/site/global/shared/documents/publications/2009/Focus-on-5.pdf).

(٧) المرجع نفسه: ارتفع عدد المسجلين في المرحلة الابتدائية إلى ٨٩ في المائة في بلدان العالم النامي. ولكن وتيرة التقدم غير كافية لكفالة إتمام جميع الفتيات والفتيان لدورة كاملة من التعليم الابتدائي.

(٨) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) حالة المدن في العام ٢٠١٠-٢٠١١: سد الفجوة الحضرية (موئل الأمم المتحدة ٢٠١٠).

الشكل الأول

سكان الريف والمدينة

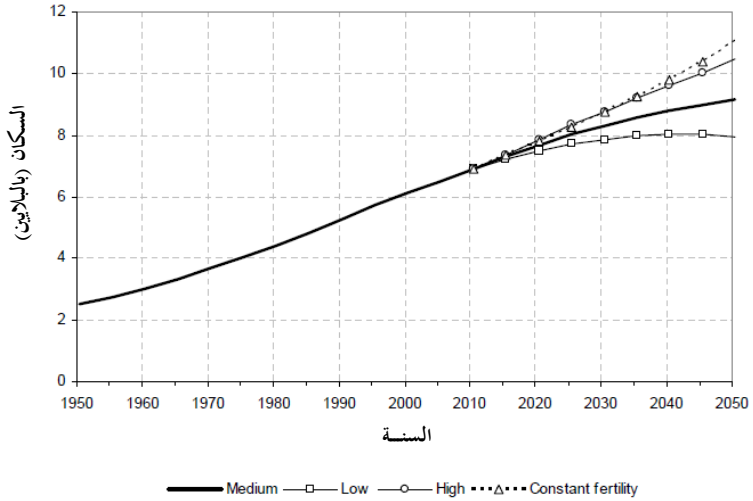


المصدر: موئل الأمم المتحدة، حالة المدن في العالم ٢٠١٠-٢٠١١: سد الفجوة الحضرية ٢٠١٠.

٢٢ - ويطرح ذلك مجددا مسألة نمو السكان بشكل عام ففي حين تتجه إسقاطات النمو السكاني في المستقبل إلى الانخفاض بشكل مطرد، لا يزال نمو السكان مستمرا وأن معظم السكان البالغ عددهم ٢,٣ بليون نسمة الذين سيضافون إلى عدد السكان في العالم سوف يكونون في البلدان النامية. وفي حين يتوقع أن يزداد عدد السكان في البلدان النامية من ٥,٦ بلايين نسمة إلى ٧,٩ بلايين نسمة بين عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠٥٠ فإن حجم سكان المناطق المتقدمة النمو سوف يزداد بشكل ضئيل من ١,٢٣ بليون نسمة إلى ١,٢٨ بليون نسمة (بما في ذلك ١٣٠ مليون نسمة يمثلون الهجرة الصافية من البلدان النامية)[٨].

الشكل الثاني

سكان العالم، ١٩٥٠ إلى ٢٠٥٠ وفقا لمختلف الإسقاطات والمتغيرات

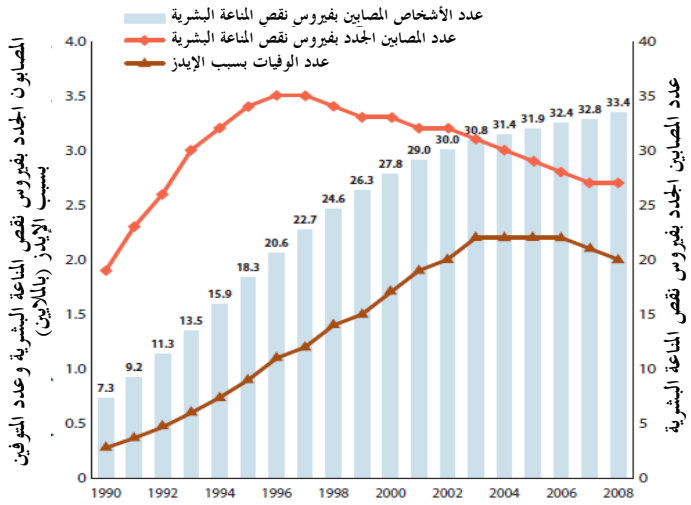


المصدر: شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، توقعات السكان في العالم، تنقيح ٢٠٠٨ (الأمم المتحدة ٢٠٠٩).

٢٣ - وهناك بعد ثالث للتنمية البشرية المستدامة ألا هو الصحة. ومرة أخرى تم إحراز بعض التقدم نتيجة أساساً لحملة الأهداف الإنمائية للألفية والسيطرة على فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والسل الرئوي. وعلى الصعيد العالمي كان انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وعدد من حالات الوفيات قد وصل إلى الذروة في عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٤ على التوالي بالرغم من أن فيروس نقص المناعة البشرية يظل هو السبب الرئيسي للإصابة في العالم وبحلول عام ٢٠٠٨ انخفض عدد الإصابات الجديدة من ٣,٥ ملايين إصابة إلى ٢,٧ مليون إصابة كما تقلص عدد الوفيات المرتبطة بالإيدز من ٢,٢ مليون وفاة إلى مليوني وفاة. ولا تزال منطقة أفريقيا جنوب الصحراء هي أكثر المناطق تأثرا إذ تبلغ فيها نسبة الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠٠٨[٣] ٧٢ في المائة من العدد الإجمالي للإصابات (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وعدد المصابين الجدد بفيروس نقص المناعة البشرية وعدد الوفيات المرتبطة بالإيدز على نطاق العالم، ١٩٩٠-٢٠٠٨.



المصدر: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٠.

٢٤ - وساهمت الزيادات الكبيرة في التمويل والاهتمام بالملاريا إلى التعجيل في تنفيذ التدخلات الحيوية ولكن لا يزال نصف سكان العالم يواجه خطر الإصابة بالملاريا. ويقدر أن نحو ٢٤٣ مليون إصابة قد أدت إلى وفاة ٠٠٠ ٨٦٣ شخص في عام ٢٠٠٨ وكانت الغالبية العظمى منها (نسبة ٨٩ في المائة) في أفريقيا[٣].

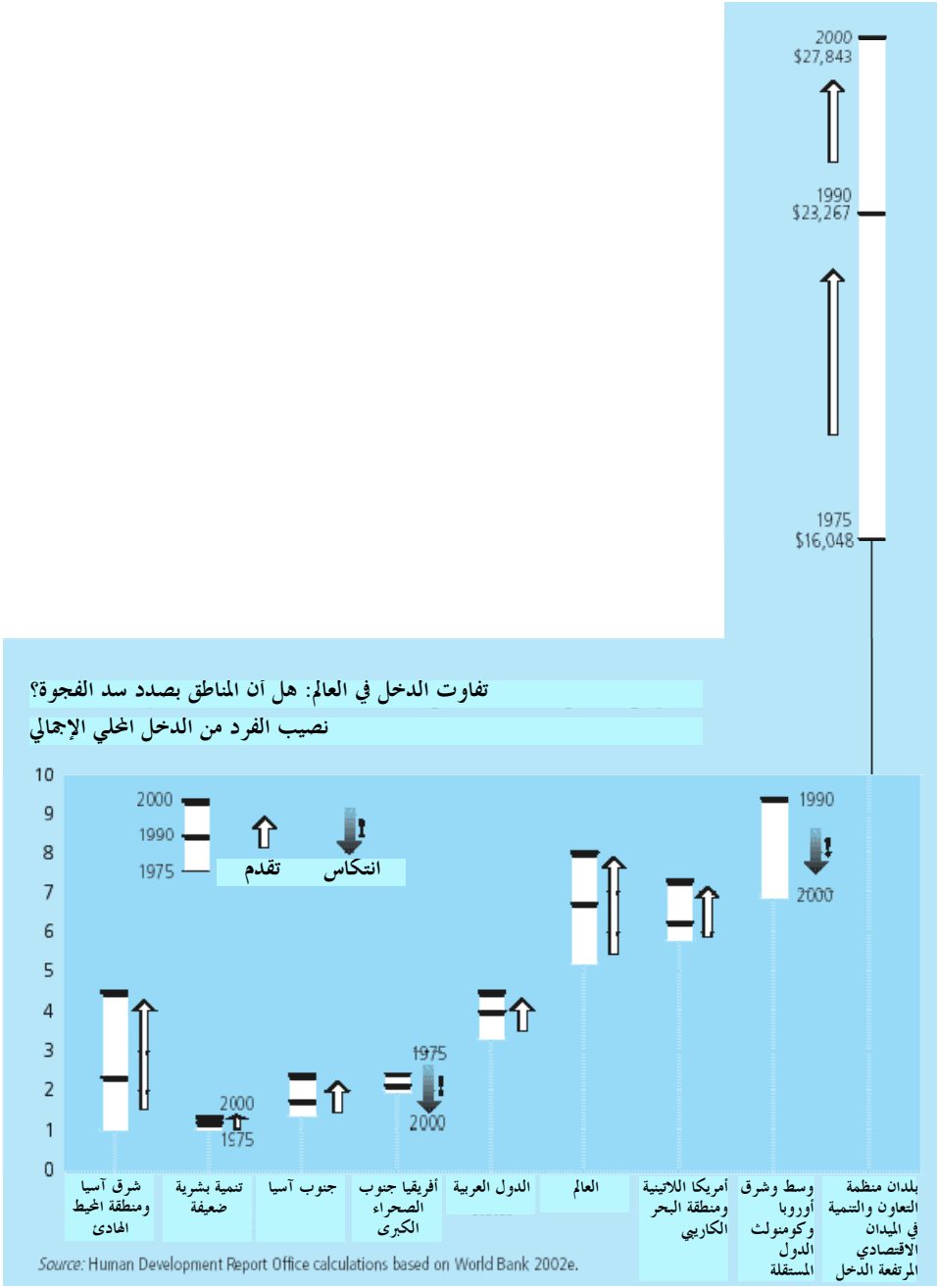
٢٥ - وفي ٢٠٠٨ انخفضت نسبة انتشار السل إلى ١١ مليون حالة وظلت معدلات الانتشار تتجه نحو الانخفاض في جميع المناطق باستثناء رابطة الدول المستقلة وأفريقيا جنوب الصحراء. وفي عام ٢٠٠٩ سجلت نحو ١٣,٧ مليون حالة في العالم، أي انخفضت قليلا عن مستوى ١٣,٩ مليون حالة المسجلة في عام ٢٠٠٦، الذي بلغ فيه عدد الوفيات ١,٣ مليون حالة[٥]. وفي عام ٢٠٠٨ أدت الأمراض إلى وفاة ١,٨ مليون شخص كان نصفهم مصاباً بفيروس نقص المناعة البشرية[٣].

٢٦ - البعد الرابع للتنمية البشرية المستدام هو النمو الاقتصادي الذي يتجاوز أثره في عملية رسم السياسة والأهداف المجتمعية الأخرى مجال الاقتصاد كثيرا وسيظل هو مجال الاهتمام المركزي في رسم السياسة والتحدي الكبير أمام تحقيق التنمية المستدامة. فأولاً تكشف مستويات دخل الفرد التي ترتبط على نحو وثيق بتحقيق أهداف التنمية البشرية عن تفاوت كبير على نطاق العالم (انظر الشكل الرابع) كما زادت الفجوات اتساعا بدلا من أن تتقلص على مدى العقود الثلاثة الماضية. ولا يزال النمو الاقتصادي الكلي هو الأداة المهمة للتنبؤ بخفض معدل الفقر والعامل المساهم الرئيسي في تحقيق التضامن الاجتماعي من خلال تشجيع التعاون والابتكار والتعلم وتعزيز قدرات القطاع العام على تقديم الخدمات الاجتماعية وحماية الضعفاء.

٢٧ - إن التعجيل بتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة منذ منتصف التسعينيات ولا سيما في البلدان النامية المكتظة بالسكان كان مصدرا للتفاؤل. بيد أن سلسلة الصدمات التي شهدها عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩ عكست الاتجاهات الإيجابية (انظر الشكل الخامس) وأثرت سلبا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وينبغي الاعتراف أيضا بأنه حتى النمط السابق لم يكن نمطا شاملا وأن البلدان الأقل نموا ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية قد تخلفت عن الأقاليم الأخرى.

الشكل الرابع

تفاوت الدخل في العالم: هل أن المناطق بصدد سد الفجوة؟



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ (نيويورك وإكسفورد مطبعة جامعة إكسفورد، ٢٠٠٢) تعميق الديمقراطية في عالم متفتت.

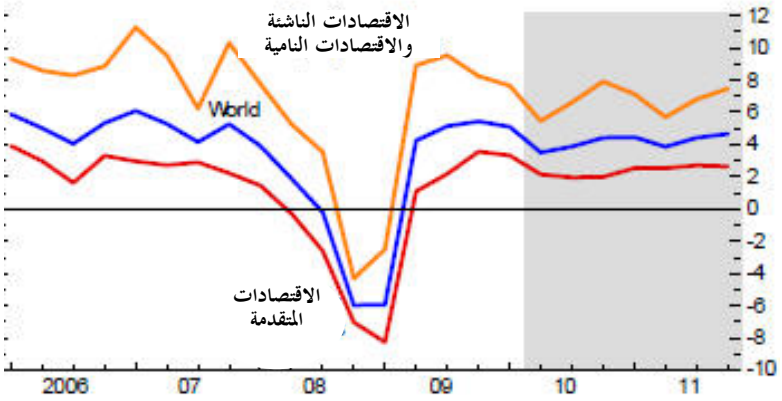
٢٨ - لا يزال التحدي كبيراً: وينبغي أن تزداد مستويات الدخل الأفقر البلدان بمعدل عشرين ضعفا كما تحتاج دخول البلدان المتوسطة الدخل إلى الزيادة بمعدل ٥ أضعاف لتحقيق المستويات الملائمة للتنمية البشرية. وسوف يستغرق ذلك بعض الوقت حتى بمعدلات النمو المشجعة التي تحققت على مدى العقدين الماضيين. وتحذر مجموعة من العلماء الطبيعيين والاجتماعيين المرموقين بأن الوقت ليس مخزونا لا ينفذ وأن الأنشطة البشرية بدأت تؤثر بالفعل في النسيج الطبيعي وأن كثيرا من الكوكبية بما فيها تغير المناخ معرضة لأن يتم تجاوزها(٩).

٢٩ - ولا تتمثل المسألة فيما إذا كانت هذه التوقعات دقيقة ولكن لأنها تطرح تحديات أمام راسمي السياسات كي يفكروا في الخيارات في عالم لم تعد فيه حتمية النمو أمرا مسلما به. ومن الواضح أنها تثير مجموعة كبيرة من التساؤلات بما في ذلك ما إذا كان من الممكن خفض مستويات الاستهلاك ليس فقط لتخفيف الضغط على البيئة وإنما أيضا لإتاحة الفرصة أمام البلدان الفقيرة لتحقيق أهدافها الإنمائية وإذا كان يمكن تحقيق تلك التخفيضات بطريقة لا تقلل من رفاه الأغنياء أو الفقراء في عالم مترابط دوليا. وهذا تحدي لا يمكن تغافله سواء كنا من راسمي السياسات أو المخططين أو من قادة الفكر أو الحالمين أو رجال الأعمال التنفيذيين أو الناشطين في المجتمع المدني أو القادة السياسيين. وربما يكون الوقت اللازم لتحقيق التنمية المستدامة يمضي بسرعة. والوقت ليس مخزونا لا ينفذ.

(٩) انظر على سبيل المثال: J. Rockstrom and others, 2009, footnote 1 above; and A. Simms, V. Johnson, and P. Chowla, *Growth Isn't Possible: Why we need a new economic direction* (NEF, 2010); Tim Jackson, *Prosperity Without Growth? The Transition to a Sustainable Economy* (United Kingdom, 2009); Peter Victor, *Managing Without Growth: Slower by Design, Not Disaster* (Edward Elgar, United Kingdom, 2008); James Gustave Speth, *The Bridge at the End of the World: Capitalism, the Environment and Crossing from Crisis to Sustainability* (New Haven, Yale University Press, 2009); Bill McKibben, *Deep Economy: The Wealth of Communities and the Durable Future* (New York, Henry Holt, 2007).

الشكل الخامس

نمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، نسخة مستكملة، يمكن الاطلاع عليه على الموقع الشبكي التالي: http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2010/update/02/index.htm.

حفظ الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية

٣٠ - كان السبب الرئيسي في إثارة النقاش السابق بشأن النمو الدليل المتزايد على الضغوط غير المستدامة على الموارد الطبيعية بسبب الأنشطة البشرية. وكان السيد بول كروتزند الحائز على جائزة نوبل قد وصف الفترة الحالية بأنها عصر التأثير البشري للإشارة إلى أن العالم بأسره بما في ذلك العالم الطبيعي قد تشكل حتما نتيجة للأنشطة البشرية.

٣١ - لقد غيّر الإنسان على مدى الخمسين عاما الماضية النظم الإيكولوجية على نحو متسارع وعلى نطاق أوسع من أي فترة زمنية سابقة في التاريخ البشري وهو ما يُعزى إلى حد كبير إلى الحاجة إلى تلبية الطلب المتزايد على الغذاء ومياه الشرب والخشب والألياف والوقود. ونتج عن ذلك خسارة كبيرة لا يمكن التعويض عنها في تنوع الحياة على الأرض. ومن المؤكد أن بعض هذه التغييرات قد ساهمت في تحقيق فوائد كبيرة لرفاه الإنسان والتنمية الاقتصادية ولكن النتيجة تميل بسرعة إلى الاتجاه المعاكس. فقد تحققت مكاسب على حساب تدهور العديد من خدمات النظام الإيكولوجي وزيادة التغيرات غير الخطية بل وتفاقم الفقر بالنسبة لبعض فئات السكان. وما لم تتم معالجة الحالة فإن هذه المكاسب وإمكانية بقاء الأجيال المستقبلية سوف يتعرض لخطر كبير فهناك زيادة ملحوظة بالفعل في الآثار المترتبة على الكوارث الطبيعية المتصلة بزيادة

تدهور البيئة. وتؤثر الفيضانات والجفاف على ٢٧٠ مليون شخص وتتسبب في وفاة أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص كل عام. والنظم الإيكولوجية الملوثة والمدهورة عامل رئيسي في انعدام فرص الحصول على المياه المأمونة بما يزيد على ٩٠٠ مليون شخص. وتُشير بعض السيناريوهات إلى أن انعدام خدمات النظم الإيكولوجية قد يفضي إلى فقدان ربع الإنتاج الغذائي في العالم بحلول عام ٢٠٥٠ مما يفاقم الفقر في كثير من المناطق[١٠].

٣٢ - ومع أن ذلك يطرح تحديا أمام التنوع البشري بأسره فإنه يتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية. ففي المقام الأول، لا تزال إدارة الموارد البشرية في كثير من البلدان النامية تمثل الجانب الوحيد الأكثر أهمية للحياة وسُبل العيش والاقتصادات واستراتيجيات البقاء. ويصبح السكان الفقراء والمهمشون عادة معتمدين بشكل مباشر على الخدمات البيئية ويؤثر التدهور المستمر في الموارد الطبيعية على نحو مفرط في حياتهم وسُبل عيشهم. ثانيا لا تملك البلدان النامية موارد مالية وتكنولوجية ومؤسسية كبيرة للتكيف مع الآثار العكسية لتغير البيئة. ثالثا، يُشكل ظهور حدود الكوكب وآثارها على النمو الاقتصادي بما في ذلك نمو الاستخدام المادي تحديا كبيرا أمام الرفاه الحالي والمستقبلي للبلدان النامية.

٣٣ - وميّز تقرير فونكس الصادر عن اجتماع رفيع المستوى للخبراء في عام ١٩٧١ تحضيرا لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية بين الأنواع المختلفة للتحديات البيئية التي تواجهها البلدان النامية بما فيها تلك الناشئة عن التخلف (على سبيل المثال انعدام فرص الحصول على المياه النظيفة والمرافق الصحية) والمشاكل البيئية المحلية الناجمة عن عملية التنمية الاقتصادية (على سبيل المثال تلوث الهواء وتدهور الأراضي) والمشاكل البيئة العالمية. ودعا تقرير فونكس إلى اتباع استراتيجية تساهم في التعجيل بعملية التنمية لمعالجة المجموعة الأولى من المشاكل وتزويد البلدان النامية بأدوات في مجال السياسة لمعالجة المجموعة الثانية. وأخيرا سوف تحتاج البلدان النامية للمساعدة لتغطية التكاليف الإضافية المتعلقة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحل المشاكل البيئية العالمية.

٣٤ - ويمكن النظر إلى الأهداف الإنمائية للألفية ولا سيما الأهداف المتعلقة بالمياه النظيفة والمرافق الصحية كمحاولة لمعالجة المشاكل البيئية في المجموعة الأولى. ومن الضروري مواصلة الزخم في هذا الصدد وضمان تحقيق الأهداف ذات الصلة. وعلى الطرف الآخر من الطيف تركز اهتمام دولي كبير على المشاكل البيئية العالمية بما فيها نفاذ طبقة الأوزون وتغير المناخ

(١٠) برنامج الأمم المتحدة للبيئة: *Dead Planet, Living Planet – Biodiversity and Ecosystem Restoration for Sustainable Development. A Rapid Response Assessment*, Nellemann, C., E. Corcoran (eds) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.III.D.9.

وتحميض المحيطات وفقدان التنوع البيولوجي واجتثاث الأحراج. ويتناول هذا التقرير بعض القضايا الرئيسية في هذا الصدد في الفرع الخامس المتعلق بالقضايا الشاملة.

٣٥ - وبرز عدد من الاستراتيجيات والأدوات لتمكين البلدان من معالجة المجموعة الثانية من التحديات بما في ذلك تلك المتعلقة بتلوث الهواء وإدارة النفايات والنقل والتعدين وإدارة المواد الكيميائية واستخدام الأراضي وغيرها. وكما يمكن ملاحظة ذلك، فإن بعض هذه التحديات مطابقة للمواضيع الراهنة التي تعالجها لجنة التنمية المستدامة والتي سيتناولها الفرع الرابع.

٣٦ - وتلقى الحاجة الماسة لإصلاح النظم الإيكولوجية المتدهورة اعترافاً متزايداً نظراً لتدهور المزيد من النظم. وتشير بعض الدراسات إلى أن ذلك يعتبر استثمارا مجدياً اقتصاديا فمن الممكن أن تحقق عمليات الإصلاح الملائمة والمخططة بشكل جيد، مقابل فقدان خدمات النظام الإيكولوجي نسباً من الفائدة إلى التكلفة ما بين ٣ و ٧٥ من الاستثمار ومعدلات عائدات داخلية تقدر بما بين ٧ و ٧٥ في المائة. وتبعا للنظام الإيكولوجي المستعاد وسياقه الاقتصادي، يمكن أن يشكل العديد من الحالات استثمارات عامة مربحة فيما يتعلق بالقيم الاقتصادية، وتؤدي إلى توليد الوظائف بصورة مباشرة وغير مباشرة وتحسين البيئة والصحة[١٠] ويتم التصدي بفعالية أكبر لتحديات التخفيف من الكوارث والوقاية من الفيضانات والأعاصير بالحد من اجتثاث الأحراج في المستجمعات وإصلاح الأراضي الرطبة وأشجار منفروف والشُعب المرجانية[١٠]. وبالمثل، يمكن تحقيق الإدارة الفعالة للمياه والمياه المستعملة في المناطق الريفية بإصلاح مستجمعات النظام الإيكولوجي، والمناطق المشاطئة، والأراضي الرطبة. ويمكن أن يصبح إصلاح الأراضي الرطبة لتنقية أنواع معينة من المياه المستعملة حلاً ناجحا لإدارة المياه المستعملة. وتعالج الأراضي الرطبة الحرجية حجما أكبر من المياه المستعملة لكل وحدة طاقة وتحقق نسبة أعلى من الفائدة إلى التكلفة تتراوح بين ٦ و ٢٢ ضعفا مما تحققه الطرق التقليدية للتنقية باستخدام الرمال في وحدات المعالجة[١٠].

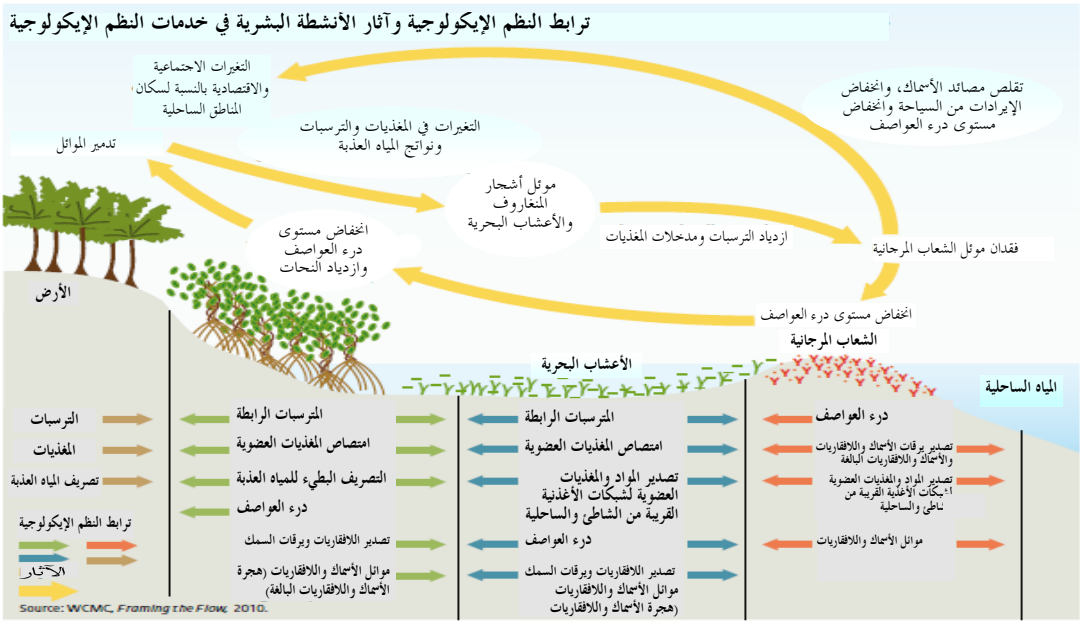
٣٧ - بيد أن هنالك عددا من التحديات تعوق تعزيز حفظ التنوع البيولوجي وحماية خدمات النظم الإيكولوجية. ومن هذه التحديات الرئيسية تصميم نظم لتقديم الحوافز لتعزيز الحفظ والإدارة الرشيدة. ومن شأن ترتيبات تقاسم المنافع من الموارد الطبيعية أن تساهم في تأكيد وحماية المعارف التقليدية للسكان الأصليين. ولقد أنشأت اللجنة الحكومية الدولية للملكية الفكرية المعنية بالموارد الجينية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية قاعدة بيانات (http://www.wipo.int/tk/en/databases/contracts/index.html) توفر نماذج توضيحية للنُهج التي تم اتباعها بالفعل من أجل الوصول إلى قواعد متفق عليها بشأن تقاسم المنافع والحصول عليها. وعملت اللجنة الحكومية الدولية أيضا على وضع مبادئ عامة

ومشاريع مواد بشأن المبادئ التوجيهية للجوانب المتعلقة بالملكية الفكرية في ترتيبات التقاسم العادل للمنافع وذلك بتشجيع من مؤتمر الدول الأطراف المعني بالتنوع البيولوجي.

٣٨ - ولا تزال المحافظة الفعالة، بما في ذلك من خلال تحديد مناطق محمية هي أرخص الخيارات وأكثرها فعالية. إلا أن المناطق المحمية لا تغطي أكثر من ١٣ في المائة و ٦ في المائة و ١ في المائة فقط من الأراضي على الكوكب ومن المناطق الساحلية والمناطق البحرية على التوالي. ومن مساحة الكوكب المتبقية والمتراوحة ما بين ٨٠ و ٩٠ في المائة يُحول ثلث النظم الإيكولوجية تقريرا في العالم مباشرة لأغراض الأنشطة البشرية مثل الزراعة وإنشاء المدن، أما الثلث الآخر فقد تدهور إلى حدّ ما[١٠] (انظر الشكل السادس).

الشكل السادس

ترابط النظم الإيكولوجية وآثار الأنشطة في خدمات النظم الإيكولوجية



المصدر : برنامج الأمم المتحدة للبيئة، Dead Planet, Living Planet – Biodiversity and Ecosystem Restoration for Sustainable Development. A Rapid Response Assessment, Nellemann, C., E. Corcoran (eds). برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٠.

٣٩ - الأمن الغذائي من الآثار المباشرة لتدهور النظم الإيكولوجية، الذي يعتمد إلى الإدارة السليمة للموارد الطبيعية. وقد أكد إطار العمل الشامل للأمن الغذائي على نهج ذي شقين هما تخفيف الإجهاد المباشر وتعزيز التدابير طويلة الأجل المفضية إلى إنتاج مستدام للغذاء. واستطاع برنامج الأغذية العالمي تنفيذ أنشطة لزيادة الأمن الغذائي وحماية سبل العيش في مجالات الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية وحفظ المياه وتجميعها، والغابات، والهياكل الأساسية وبناء القدرات.

٤٠ - وحتى يصبح إنتاج الغذاء المستدام واقعا ملموسا فمن المطلوب اتخاذ إجراء منسق ابتداء من مستوى المزرعة ووصولا إلى مستوى العلم والتكنولوجيا وعلى مستوى رسم السياسة. وتعمل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بالتعاون مع مجموعة كبيرة من الشركاء لتسهيل اعتماد سياسات عالمية لتكثيف إنتاج المحاصيل المستدامة وذلك بتشجيع الحوار بين القطاعين الزراعي والبيئي وبين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وزيادة توحيد وتحسين تطويع الصكوك والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الحالية المتعلقة بتكثيف الإنتاج. ويشمل إطار

عمل الفاو الاستراتيجي الجديد الذي اعتمدته في عام ٢٠٠٩، الهدف الاستراتيجي ألف المتعلق بتكثيف الإنتاج المستدام للمحاصيل في حين أيد عدد من البلدان في عام ٢٠١٠ استراتيجية لتكثيف الإنتاج المستدام للمحاصيل من خلال توخي نهج للنظام الإيكولوجي وتهيئة بيئة ملائمة.

٤١ - وفي الوقت ذاته، يمكن التصدي للتحديات المتعلقة بتدهور الأراضي والتعرية والرعي المفرط وفقدان خصوبة التربة والتلقيح ومكافحة الآفات الطبيعية بالمزيد من الممارسات المستدامة في استخدام الأراضي واستصلاحها. كما يمكن في عدة حالات معالجة مسألة انتشار الأنواع الغريبة باستصلاح الأراضي بما في ذلك إعادة إرساء النظم الزراعية الأكثر عضوية. وقدّر أن النظم الزراعية العضوية التي تقدمها خدمات النظم الإيكولوجية تفوق ما تقدمه التقليدية بما لا يقل عن ٢٥ في المائة.

٤٢ - ويشكل تلوث الهواء تحديا كبيرا ومتزايدا وتنشأ عنه مشاكل صحية ولا سيما بالنسبة للسكان الأشد ضعفا فضلا عن نفاد الأوزون وتغير المناخ. ولقد تم الاعتراف على نحو متزايد في السنوات الأخيرة بأن تلوث الهواء وتغير المناخ مترابطان الطرق متعددة ويمكن معالجتهما على نحو مفيد باتباع السياسات المتكاملة التي تحقق نتائج مشتركة لتحسين نوعية الهواء وخفض الانبعاثات من غازات الدفيئة. وفي الوقت ذاته لا يزال فهم كيفية مساهمة التغيرات في مختلف ملوثات الغلاف الجوي (سلبا أو إيجابا) الاحترار العالمي، فهما علميا يتطور.

٤٣ - وفيما يتعلق بالتحديات البيئية العالمية ساهم برنامج بروتوكول مونتريال لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الخفض التدريجي لاستهلاك وإنتاج معظم المواد المستنفذة لطبقة الأوزون. (CFC) ومعظم هذه المواد أي مركبات الكلوروفلوروكربون، ثاني أكسيد الكربون، هي غازات شديدة الفعالية وأن قد إلى التقليل بدرجة كبيرة من الانبعاثات المماثلة من الكربون في الغلاف الجوي على نحو مباشر بالاستعاضة عن مركبات الكلوروفلوروكربون وبطريق غير مباشر من خلال الوفورات في الطاقة المحققة باعتماد الصناعة لتكنولوجيات أكثر كفاءة من حيث الطاقة. ويقدر الأثر المناخي الصافي لجميع مشاريع بروتوكول مونتريال بخفض ٣٥٩ مليون طن من معادل ثاني أكسيد الكربون.

٤٤ - ويمكن التخفيف من حدة تغير المناخ واحتجاز الكربون بحفظ واستصلاح بالوعات الكربون مثل الغابات وتحقيق التنمية المستدامة وإصلاح النظم الإيكولوجية البحرية. ويمكن أن يؤدي الخفض المقترح للانبعاثات الناجمة عن اجتثاث الأحراج وتدهورها إلى خفض معدلات اجتثاث الأحراج إلى النصف بحلول عام ٢٠٣٠. وخفض حجم الانبعاثات بمعدل يتراوح بين ١,٥ و ٢,٧ جيجا في السنة بتكلفة تتراوح بين ١٧,٢ بليون و ٣٣ بليون دولار في السنة وهو

مبلغ ضئيل بالمقارنة بالفوائد طويلة الأجل المقدرة قيمتها بنحو ٣,٧ تريليون دولار بالقيمة الحالية[١٠].

٤٥ - وقدم الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية تمويلا قدره ٢,٧ بليون دولار لمجالات التركيز في تغير المناخ منذ إنشائه[١١]. وقد تمكن المرفق من تعبئة مساهمات طوعية بلغت قيمتها ٢٢٤ مليون دولار لمصلحة صندوق أقل البلدان نموا حصّل منها بالفعل ١٦٩ مليون دولار[١٢]. وجمع المرفق أيضا مساهمات طوعية بلغ حجمها ١٤٧ مليون دولار في الصندوق الخاص لتغير المناخ حصّل منها ١١٠ مليون دولار[١٣]. وبالإضافة إلى ذلك وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٠ بلغ حجم الموارد المتاحة للصندوق الاستئماني للتكيف ١٤٥ مليون دولار. وقد وافق على أربعة مشاريع تصل قيمتها الإجمالية إلى ٢١,٨ مليون دولار. وساهمت مبيعات تخفيضات الانبعاثات في إطار آلية التنمية النظيفة في توليد ما يعادل ٨٥,٢٦ مليون دولار منذ بداية برنامج تحويل الشهادات إلى نقد في أيار/مايو ٢٠٠٩. وتتراوح تقديرات الموارد المحتملة لصندوق التكيف من مبيعات آلية التنمية النظيفة حتى نهاية عام ٢٠١٢ ما بين ٢٩٧ و ٤٣٨ مليون دولار.

رابعا - المواضيع المدرجة في الدورة الحالية للجنة التنمية المستدامة

٤٦ - كما ذُكر آنفا، تتناول الدورة المواضيعية الحالية للجنة التنمية المستدامة مسائل كثيرة تتعلق بالأضرار البيئية المحلية. وتشمل هذه المسائل إدارة المواد الكيميائية، والتعدين، والنقل، وإدارة النفايات، والاستهلاك والإنتاج المستدامين. وكان الهدف من وضع السياسات حتى الآن هو تزويد البلدان بالأدوات والموارد اللازمة لكفالة ألا تكون الزيادات في رفاهية الإنسان على حساب إلحاق ضرر طويل المدى ولا رجعة فيه بالموارد البيئية.

تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين

٤٧ - يعني الاستهلاك والإنتاج المستدامان عمل المزيد وبصوره أفضل وبتكلفة أقل. أي تقديم خدمات أكثر وأفضل للمستهلكين (بنفس القدر من البضائع أو أقل)، باستخدام موارد مادية أقل وتقليل الضغوط على البيئة والنظم الإيكولوجية. وبإيجاز، فهو يتعلق بالفصل بين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي واستخدام الموارد والتلوث.

---

(١١) حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٩، مكتب التقييم التابع لمرفق البيئة العالمية، Fourth Overall Performance Study of the GEF: Progress Towards Impact OPS4, Executive Version, GEF/A.4/4، آذار/مارس ٢٠١٠.

(١٢) حتى حزيران/يونيه ٢٠١٠.

(١٣) حتى شباط/فبراير ٢٠١٠.

٤٨ - وثمة تحد أساسي، ألا وهو أن النمو الإجمالي للاستهلاك المادي كان أحد أهم العوامل المُساهمة في تحسين استهلاك أكثر الناس فقرا. ويستأثر ٢٠ في المائة من فئة الناس الأكثر فقرا من السكان بنسبة ٦ في المائة فقط من مجموع الدخل أو الاستهلاك. ومنذ عام ١٩٩٠، بلغت تلك الحصة أعلى مستوى لها في البلدان ذات الدخل المنخفض، ومالت إلى التقلص في الفئة العليا من البلدان ذات الدخل المتوسط. (انظر الشكل السابع). وبعبارة أخرى، قد يكون من الضروري من ناحية تحديد سبل لتمكين المستهلكين الأثرياء من تخفيف تأثيرهم المادي، ومن ناحية أخرى وبنفس القدر من الأهمية الملحة أيضا لا بد من كفالة فصل الزيادة الضرورية في استهلاك الفقراء عن هذا الاتجاه. ولتحقيق هذه الغاية، هناك حاجة إلى زيادة التثقيف والتوعية، ووضع سياسات اقتصادية وحوافز سليمة، والتخطيط والإدارة السليمين، والتصميم أو إعادة التصميم السليم لعمليات الإنتاج، وإلى الأنماط المستدامة في استخدام الموارد، مع الحد من استنزاف المواد والتلوث والنفايات. ويمكن للشركات من البلدان المتقدمة أن ترسم سبل المضي قدما، بدعم موردیها وشركائها في جميع أنحاء العالم بالتكنولوجيا والخبرة الفنية.

الشكل السابع

حصة الخُمس الأفقر من السكان من الدخل أو الاستهلاك، المعدلات المتوسطة للفترتين ١٩٩٠-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠٠٧



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم لعام ٢٠١٠.

٤٩ - ويهدف عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤) الذي أقرته الجمعية العامة في عام ٢٠٠٢، إلى تعزيز المهارات والسلوكيات المستدامة، مستلهما من الأساليب الإبداعية والنقدية في التفكير، من أجل التشجيع على حل وإدارة

المشاكل التي تعترض طريق التنمية المستدامة. ويُشير استعراض منتصف المدة[١٤] للعقد إلى ضرورة إعادة توجيه مناهج التعليم ومواد التدريس نحو اتباع نُهج تعليمية أكثر شمولية، ومتعددة التخصصات، وتحويل طرق التدريس من مجرد التركيز على نقل المعرفة إلى تربية طلاب بصورة أكثر فعالية بوصفهم عناصر مؤثرة تقود التغيير في مجتمعاتهم المحلية، فضلا عن الحاجة إلى بناء قدرات المعلمين ليطبقوا طرق التدريس الجديدة هذه.

وضع إطار عمل للبرامج مدته عشر سنوات

٥٠ - دعا مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢ الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني إلى: ''تشجيع وتعزيز وضع إطار عمل للبرامج مدته عشر سنوات دعما للمبادرات الإقليمية والوطنية من أجل الإسراع بالتحول صوب تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين''[١٥]. وموضوع وضع إطار عمل للبرامج مدته عشر سنوات مدرج على جدول أعمال الدورة التاسعة عشر للجنة التنمية المستدامة. والهدف العام هو دعم الأنشطة التي تقودنا نحو اتباع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين زيادة نسق تلك الأنشطة ومؤازرتها وتنسيقها وتوسيع نطاقها[١٦].

٥١ - ومن أجل دعم عملية وضع إطار عمل للبرامج، قامت الهيئة المعنية بعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع عدة دول أعضاء، وبمشاركة نشطة من المجموعات الرئيسية وأصحاب المصالح الآخرين، بإطلاق عملية مراكش، وهي سلسلة مبادرات متعددة الأطراف نُظمت في شكل فرق عمل، بهدف تحديد أمثلة على أفضل الممارسات، والسياسات، والأدوات التحليلية، والمؤسسات والشراكات، والمشاريع، ومن ثم تطوير وتوسيع الشبكات والمجتمعات الممارِسة على الأصعدة الوطني والإقليمي (مثل: اجتماع المائدة المستديرة الأفريقي بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والمجلس الإقليمي لأمريكا اللاتينية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين) والدولي. والمواضيع التي تناولتها فرق

---

(١٤) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، (٢٠٠٥-٢٠١٤): استعراض سياقات وهياكل التعليم من أجل التنمية المستدامة، ٢٠٠٩ (باريس، ٢٠٠٩).

(١٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق، خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")، الفقرة ١٥.

(١٦) تقرير الأمين العام المعنون ''استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ التنفيذية: الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين''، (E/CN.17/2010/8).

العمل السبع هي: التعليم، والسياحة المستدامة، والمشتريات العامة المستدامة، والمنتجات المستدامة، والمباني المستدامة، والتشييد المستدام، والتعاون مع أفريقيا وأنماط العيش المستدامة.

٥٢ - وسيكون من المهم أن يُعالج إطار عمل العشر سنوات تحديات الاستدامة التالية: إدراج الشواغل المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك المستدامين في النظم التعليمية، فضلا عن نظم الإدارة على الصعد المحلي والوطني والدولي وإدارة الشركات؛ وتحديد الإجراءات والمبادرات ذات الأولوية على مختلف المستويات؛ ودعم عملية التعلم من الأقران؛ وحشد الدعم من أجل زيادة عدد المبادرات والبرامج الناجحة؛ وتشجيع السياسات الاقتصادية والمالية والاستثمارات العامة والخاصة التي تعزز الاستدامة؛ وتهيئة بيئة مواتية لدعم البحث والابتكار والتطوير في المجالات ذات الأهمية الحاسمة[١٦] واعتماد نفس الأهداف التوجيهية الواردة في برنامج جوهانسبرغ، وهي تحديدا كفالة رفع مستوى معيشة الفقراء تدريجيا حتى عندما تُصبح خيارات الاستهلاك بالنسبة للأغنياء أقل استنزافا للموارد وأقل إضرارا بالبيئة؛ وفصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي بشكل نسبي وبشكل مطلق حيثما أمكن، بما يتفق مع هدف القضاء على الفقر وتحقيق التنمية البشرية الشاملة؛ وحفز الطلب على المنتجات والخدمات المستدامة وعرضها؛ وتعزيز مزيد من خيارات الاستهلاك وأساليب الحياة التي تتسم بالاستدامة وانخفاض استهلاك الكربون؛ وتحسين التنمية الاجتماعية عن طريق الاستثمار في العنصر البشري والمجتمعات المحلية في اتفاقية بيئية عالمية جديدة[١٦] على سبيل المثال.

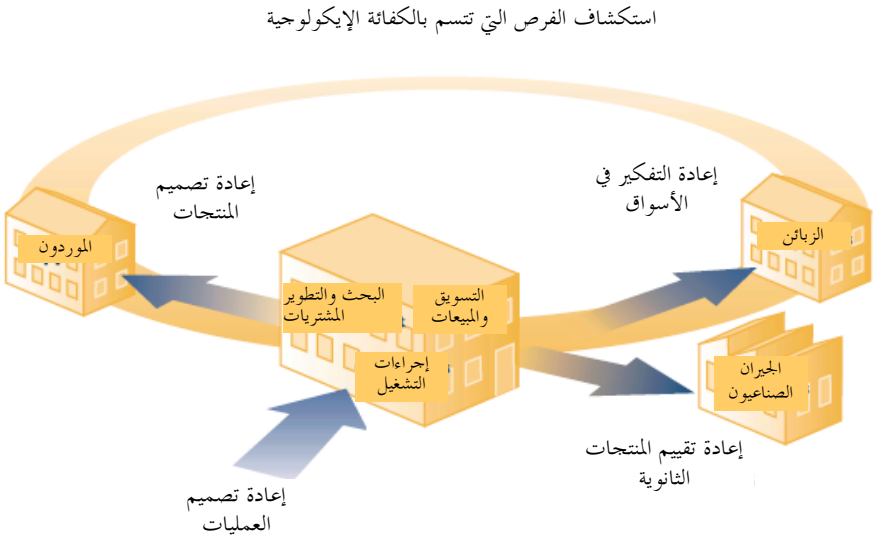
٥٣ - ويمكن أن يُوفر إطار عمل مدته ١٠ سنوات، كحد أدنى، طريقة لتنظيم وتبادل المعرفة والمعلومات وإجراء تحديث مستمر لقاعدة المعرفة بدروس جديدة مستفادة من التجربة على أرض الواقع. وبالإضافة إلى تجميع الأدوات في شكل مجموعات جاهزة للاستعمال، يمكن أن يوفر البرنامج كذلك منصة مفيدة لتدريب واضعي السياسات الحكوميين وأصحاب المصالح المعنيين الآخرين على استخدام الأدوات ذات الصلة. كما يمكن للبرنامج أن يُساعد صانعي القرارات في انتقاء وتطبيق مزيج ملائم من البرامج والسياسات لمعالجة العقبات والحواجز الخاصة بالبلدان والقطاعات وشرائح المجتمع. ويمكن أن يتيح البرنامج، وبشكل مفيد، وسيلة للمساعدة في المواءمة بين إجراءات العمل على المستويات كافة مع تقديم الدعم التقني والموارد المالية اللازمة[١٦].

٥٤ - ومن المبادرات التي ساهمت في التحول إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين، يجدر التنويه بالكفاءة الإيكولوجية، ومسؤولية قطاع الشركات، وسياسة الشراء المستدامة، والكشف عن المعلومات.

٥٥ - وتتحقق الكفاءة الايكولوجية، كما حددها المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة، بتقديم بضائع وخدمات بأسعار تنافسية تلبي الاحتياجات البشرية وتُحسِّن نوعية الحياة، وفي الوقت ذاته، تحد تدريجيا من التأثيرات الإيكولوجية واستنزاف الموارد طوال فترة العمر الافتراضي إلى مستوى يتماشى على الأقل مع الطاقة الاستيعابية التقديرية للأرض[١٧]. وقد تحولت الكفاءة الإيكولوجية من اهتمامها فقط بتحقيق وفورات في الموارد أو الحد من التلوث لتصبح دافعا من أجل الابتكار والقدرة على المنافسة. ويمكن تشجيع الكفاءة الإيكولوجية عن طريق اختيار سياسة صناعية ما، ولكن يمكن للشركات أيضا أن تأخذ زمام المبادرة وتُعيد تصميم عملياتها (الشكل الثامن)، من أجل الحد من استهلاك الموارد والتلوث والمخاطر، والتكاليف. ويمكن للشركات إعادة تقييم منتجاتها الثانوية بالعمل على تحقيق هدف انعدام النفايات، وقيادة عملية ترشيد الموارد وكذلك تحقيق منفعة نقدية. وأخيرا، يمكن للشركات إعادة تصميم منتجاتها من أجل تلبية احتياجات عملائها بطريقة أقل كثافة في استخدام الموارد واستهلاك الطاقة[١٨].

الشكل الثامن

استكشاف الفرص التي تتسم بالكفاءة الإيكولوجية



المصدر: المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة، *Eco-efficiency: Creating more value with less impact* (نيويورك، ٢٠٠٠).

(١٧) المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة، *Eco-efficiency: Creating more value with less impact* (نيويورك، ٢٠٠٠).

٥٦- وتسعى سياسة الشراء المستدامة إلى إدماج المتطلبات والمواصفات والمعايير التي تلائم حماية البيئة وتشجعها، وكذلك التقدم الاجتماعي في بعض الحالات[١٨]. ويمكن أن يساعد اعتماد الحكومات والمنظمات الكبيرة سياسات شراء مستدامة في تنشيط الطلب وتعزيز ظروف السوق وتمكين الممارسات المستدامة من التغلب على صعوبات التكلفة الأولية.

٥٧ - والأدوات الرئيسية لتعزيز سياسات الشراء المستدامة هي رفع مستوى الوعي، وتوفير المعلومات والتدريب (معايير المنتجات، والكتيبات)، ووضع قواعد للسلوك ومبادرات الإبلاغ (مثل مبادرة الإبلاغ العالمية والاتفاق العالمي)، وتبادل المعرفة والخبرة، على سبيل المثال، عن طريق الشبكة العالمية للتوسيم الإيكولوجي. وتشمل الأنشطة خضرنة مواصفات المنتجات والخدمات، والعمل مع الموردين للحد من التغليف والنفايات؛ والشراء من الموردين المحليين لخفض انبعاثات الكربون ودعم الاقتصادات المحلية؛ وكفالة احتفاظ الموردين بسجلات جيدة للصحة والسلامة؛ وتجنب الشراء من الموردين الذين يستغلون عمالة الأطفال؛ وكفالة تطبيق الموردين لنظم الإدارة البيئية؛ والشراء من المؤسسات المملوكة للأقليات؛ وأخذ القضايا الأخلاقية في الاعتبار عند النظر في سلسلة التوريد[١٩].

٥٨ - وفي حالة الشراء الخاص بالأمم المتحدة، فقد بدأ العمل بنظام الإبلاغ عن الاستدامة، بدءا من التقرير الاحصائي لعام ٢٠٠٨، وذلك من أجل إظهار مدى التزام الأمم المتحدة بتحقيق الحياد المناخي والاستدامة البيئية الشاملة. وفي هذا الصدد، يجري تشجيع جميع وكالات الأمم المتحدة على استخدام موردين من المنظمات التي تقوم بالإبلاغ في مبادرة الاتفاق العالمي، كما تمت مناظرة إحصاءات الشراء بشأن عقود الشراء التي تبلغ قيمتها ٣٠ ٠٠٠ دولار أو أكثر مع قائمة المشاركين في الاتفاق العالمي[٢٠]. (انظر الشكل التاسع).

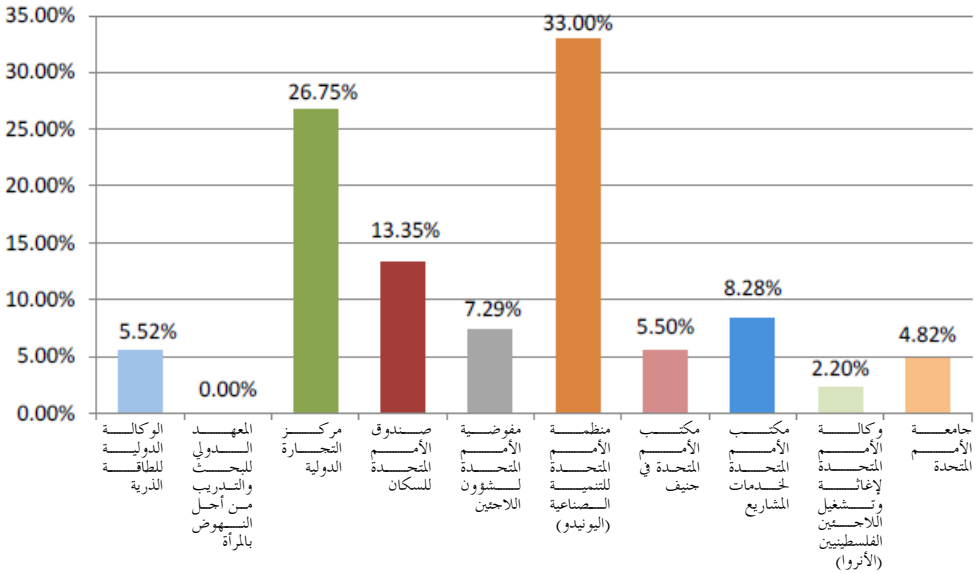
(١٨) قاعدة بيانات موردي الأمم المتحدة في السوق العالمية، http://ungm.org/sustainableprocurement/why.aspx.

(١٩) مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، التقرير الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٨ بشأن مشتريات الأمم المتحدة، ملحق سياسات الشراء المستدامة (نيويورك، ٢٠٠٩).

(٢٠) الفريق العامل المعني بالمشتريات المسؤولة بيئيا واجتماعيا، http://www.sustainableprocurement.net/home.html.

الشكل التاسع

النسبة المئوية للإنفاق مع الموردين في الاتفاق العالمي



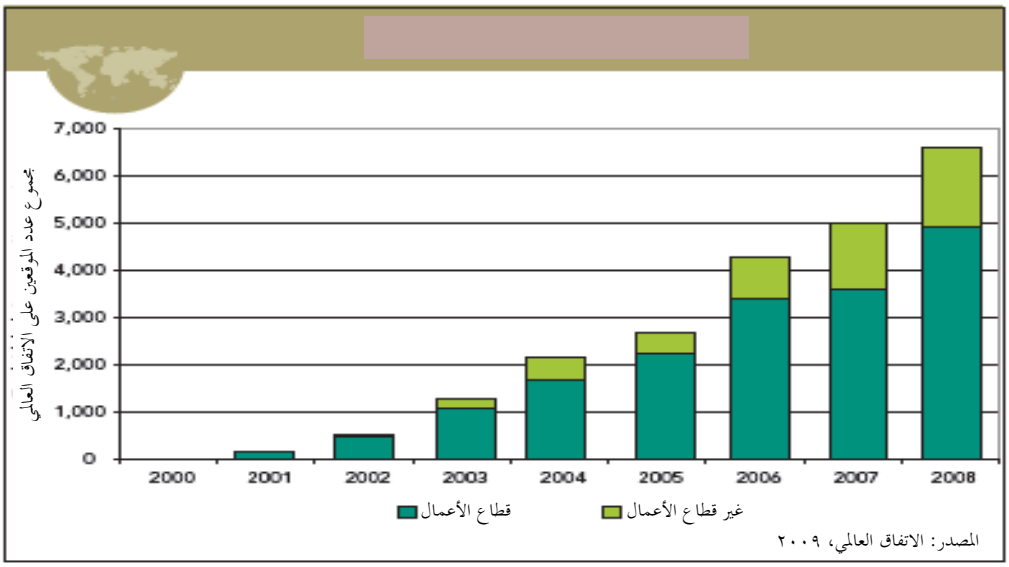
المصدر: التقرير الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٨ بشأن مشتريات الأمم المتحدة.

٥٩ - وفي السنوات الأخيرة، أصبحت المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات شاغلا إداريا أكثر أهمية في كثير من البلدان. ومن المؤشرات على ذلك العضوية في الاتفاق العالمي، التي تجاوزت ٦ ٠٠٠ مشارك، بما في ذلك ٣٠٠ ٥ مشارك نشط في قطاع الأعمال من أكثر من ١٣٥ بلدا[٢١]. (انظر الشكل العاشر).

(٢١) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الاتجاهات في مجال التنمية المستدامة: نحو استهلاك وإنتاج مستدامين، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 10.11 A.2).

الشكل العاشر

الموقعون على الاتفاق العالمي

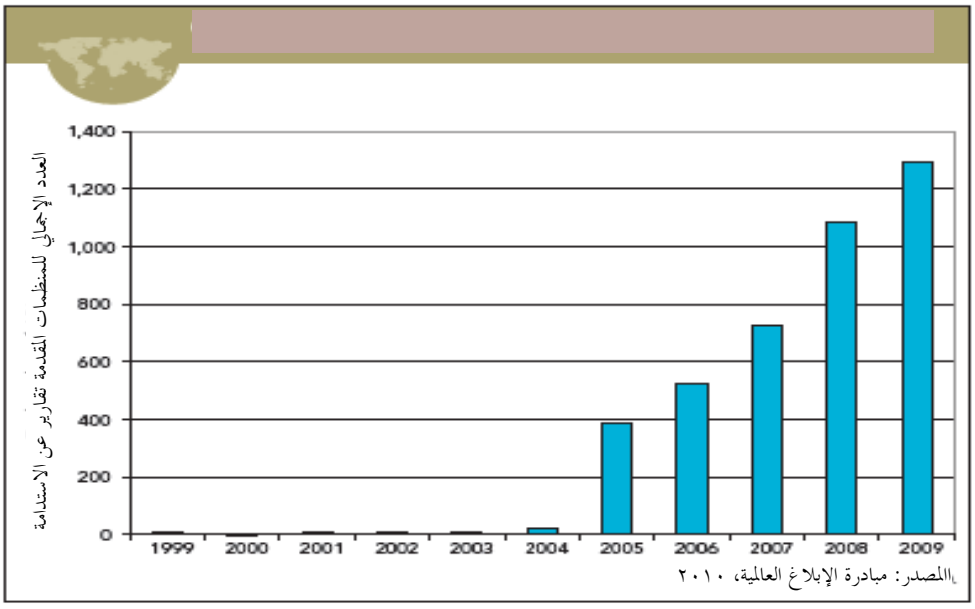


المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الاتجاهات في مجال التنمية المستدامة: نحو استهلاك وإنتاج مستدامين، ٢٠١٠.

٦٠ - ويشير الكشف إلى توفير المعلومات المتعلقة بالأداء. وبذلت محاولات في إطار عدد من المبادرات إلى تعزيز الكشف عن المعلومات، ولعل أهمها مبادرة الإبلاغ العالمية، ومشروع الكشف عن الكربون، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (الأيزو). وكل هذه المبادرات مبادرات طوعية تُؤكد الالتزام بالمبادئ المشتركة لسلوك الشركات، بما في ذلك تقديم تقارير منتظمة، والكشف عن المعلومات، أو الحصول على شهادة دولية. كما أن الهدف من مبادرة الإبلاغ العالمية هو جعل سياسة الكشف عن الأداء منتشرة وهامة في نجاح المنظمات بقدر انتشار وأهمية تقديم التقارير المالية. وفي عام ٢٠٠٩، أحصت مبادرة الإبلاغ العالمية أكثر من ١ ٢٠٠ منظمة في جميع أنحاء العالم، العديد منها شركات خاصة، أصدرت تقارير تتعلق بالاستدامة على أساس المبادئ التوجيهية لمبادرة الإبلاغ العالمية المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة، أي بزيادة قدرها ٤٦ في المائة عن عام ٢٠٠٧[٢١]. (انظر الشكل الحادي عشر).

الشكل الحادي عشر

مبادرة الإبلاغ العالمية: عدد الشركات والمنظمات المقدمة تقارير عن الاستدامة

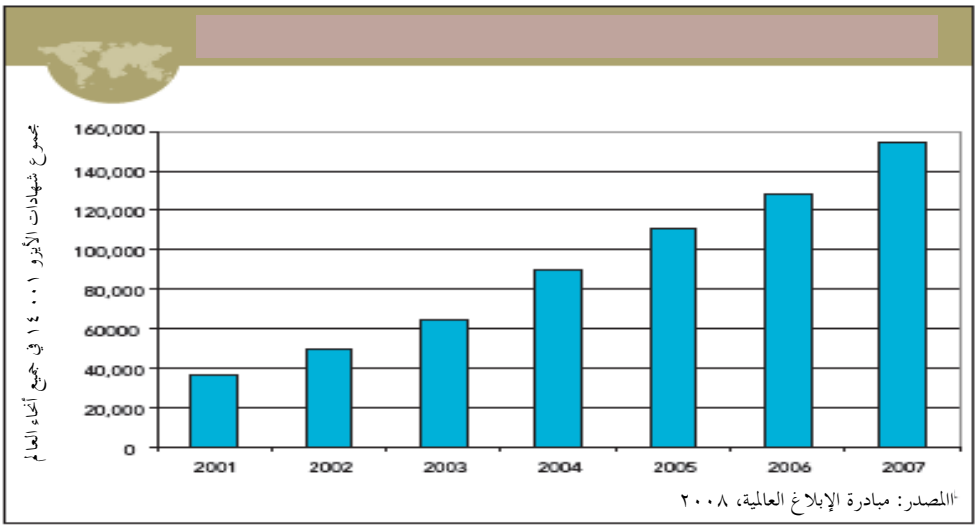


المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الاتجاهات في مجال التنمية المستدامة: نحو استهلاك وإنتاج مستدامين، ٢٠١٠.

٦١ - وتُقدم المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (الأيزو) مجموعة من المعايير المعترف بها على نطاق واسع تتعلق بالمنتجات والعمليات، بما في ذلك سلسلة الأيزو - ١٤ ٠٠٠ بشأن إصدار شهادات خاصة بنُظم الإدارة البيئية للشركات، وسلسلة الأيزو - ٢٦ ٠٠٠ التي أُطلقت مؤخرا بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات. وفي هذه الشهادات إشارة للزبائن أو الشركاء المحتملين بأن هذه الشركة أو تلك تفي بمعايير معينة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالضوابط الداخلية المطبقة على استخدام المواد، واستخدام الطاقة، والتلوث والنفايات، وبأنها ملتزمة بالتحسين المستمر. وعدد الشركات الحاصلة على شهادة الأيزو ١٤ ٠٠١ في تزايد مستمر، إذ ارتفع من ٤٠ ٠٠٠ شركة في عام ٢٠٠١ إلى زهاء ١٦٠ ٠٠٠ شركة في عام ٢٠٠٧. ويحرص للمصدرون، على الحصول على شهادة الأيزو ١٤ ٠٠١ بوصفه وسيلة لاطلاع المستهلكين في الأسواق التي يُصدرون إليها عن أدائهم البيئي. وهذا هو أحد أسباب حصول الصين واليابان على حصة كبيرة من مجموع عدد الشهادات الصادرة[٢١]. (انظر: الشكلان الثاني عشر والثالث عشر١٣).

الشكل الثاني عشر

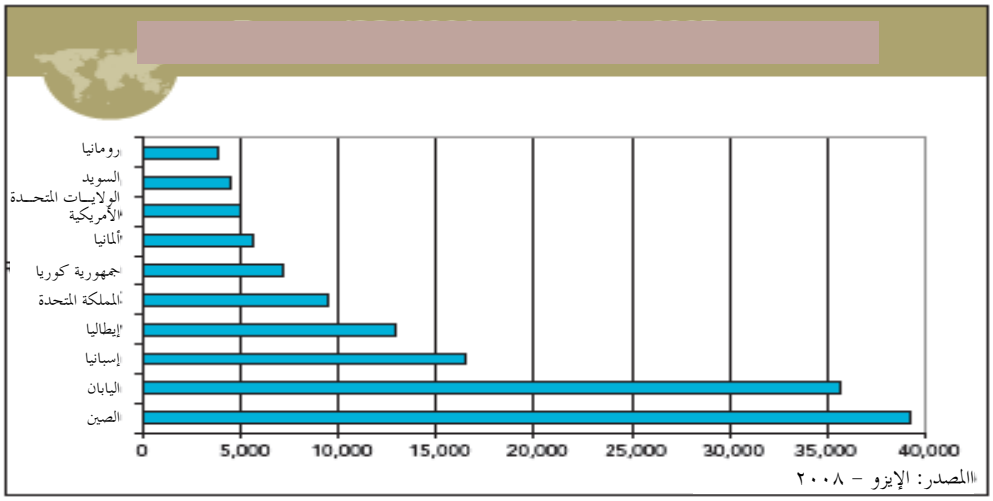
مجموع شهادات الأيزو ١٤ ٠٠١ في جميع انحاء العالم



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الاتجاهات في مجال التنمية المستدامة: نحو استهلاك وإنتاج مستدامين، ٢٠١٠.

الشكل الثالث عشر

أعلى عشرة بلدان حاصلة على شهادة الأيزو ١٤ ٠٠١ في عام ٢٠٠٧



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الاتجاهات في مجال التنمية المستدامة: نحو استهلاك وإنتاج مستدامين، ٢٠١٠.

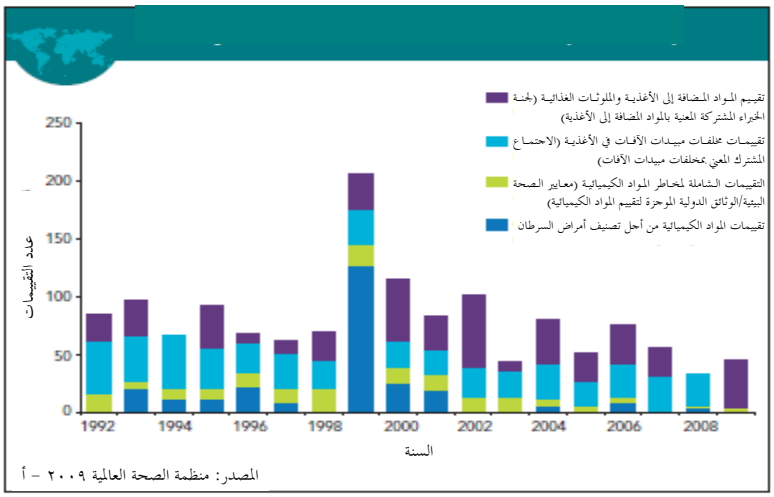
الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية السمية

٦٢ - بالنسبة للمواد الكيميائية السمية، والنفايات الخطرة، والنفايات الصلبة، والمسائل المتصلة بالمجاري، والنفايات المشعة، تحول التركيز من التدابير العلاجية إلى الوقاية. ومع هذا، لا يزال يتعين عمل الكثير في مجال التخفيض من المنبع وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير والاسترداد.

٦٣ - وقد كان للمواد الكيميائية دور هام في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة وحماية الصحة العامة. وفي الوقت ذاته، فإن لم تجر إدارة هذه المواد بصورة سليمة، يمكن أن تشكل أخطارا كبيرة على البيئة والمجتمع. وهناك عدد من الأدوات المختلفة التي توفر أساليب لإدارة المواد الكيميائية إدارة سليمة. لذا، تُقدم تقييمات المواد الكيميائية وصفا علميا قائماً على توافق الآراء لمخاطر التعرض للمواد الكيميائية، وتُنشر بعد ذلك في تقارير التقييم والوثائق الأخرى ذات الصلة حتى يتسنى للحكومات والمنظمات الدولية والوطنية وأصحاب المصالح الآخرين استخدامها كأساس لاتخاذ إجراءات وقائية ضد الآثار السلبية على الصحة والبيئة. (انظر: الشكل الرابع عشر). وتُوفر قاعدة بيانات البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية، (INCHEM) إمكانية الوصول إلكترونيا إلى النصوص الكاملة لآلاف الوثائق، المتعلقة بمخاطر المواد الكيميائية لغرض البحث، وهو ما يساعد البلدان في الوفاء بالتزاماتها الدولية في هذا المجال، (انظر: الشكل ١٥).

الشكل الرابع عشر

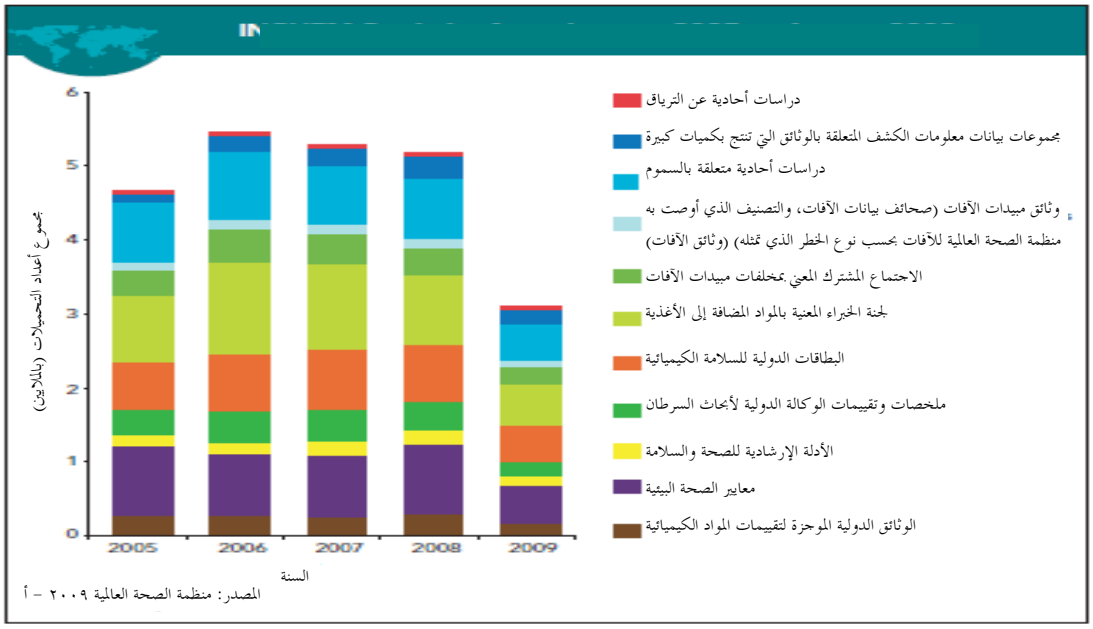
التقييمات السنوية للمواد الكيميائية (١٩٩٢-٢٠٠٩)



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الاتجاهات في مجال التنمية المستدامة: نحو استهلاك وإنتاج مستدامين، ٢٠١٠.

الشكل الخامس عشر

إحصاءات قاعدة بيانات البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية (INCHEM) من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠٠٩



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الاتجاهات في مجال التنمية المستدامة: نحو استهلاك وإنتاج مستدامين، ٢٠١٠.

٦٤ - وقد أدى التركيز الذي أتاحه جدول أعمال القرن ٢١ بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية إلى عدد من التطورات التي بلغت ذروتها في عام ٢٠٠٦ باعتماد إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية وإرساء النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، بصورة رسمية، وهو التهج الذي يؤمِّن التزاما سياسيا رفيع المستوى للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، فضلا عن مصدر مخصص لتمويل الإجراءات المبكرة لتعزيز للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ولا سيما في البلدان النامية.

٦٥ - ولا تزال مسألة عدم كفاية الموارد المالية، بما في ذلك من أجل الموارد اللازمة لتمويل الأنشطة المتعلقة بإصلاح المواقع الملوثة، تُشكل عقبة رئيسية أمام الإدماج التام لأهداف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في الميزانيات الوطنية والتعاون الإنمائي. ولا تزال مسألة عدم إعطاء أولوية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، التي لا تزال تعتبر أساسا مسألة بيئية دون مراعاة لتأثيرها على نطاق واسع في التنمية المستدامة، تُمثل تحديا مستمرا.

الإدارة السليمة بيئيا للنفايات، بما في ذلك النفايات الصلبة والنفايات المتصلة بالمجاري والنفايات الخطرة والنفايات المشعة

٦٦ - بالإضافة إلى الآثار السلبية على الصحة وكذلك زيادة تلوث الهواء والأراضي والمياه، تُؤدي إدارة النفايات بغير فعالية أو كفاءة إلى انبعاث غاز الدفيئة وانبعاثات سامة، وفقدان مواد وموارد لا تُقدر بثمن. ولذلك فمن الأهمية بمكان اتباع نهج متكامل لإدارة النفايات يكون جزءا حاسما من الاستراتيجيات الدولية والوطنية للتنمية المستدامة. بصورة عامة، ومن منظور دورة الحياة، تحظى مسألة منع انتاج النفايات والتقليل منها إلى الحد الأدنى عموماً بالأولوية. وينبغي إدارة النفايات الصلبة والخطرة المتبقية على أساس تدابير تتسم بالفعالية والكفاءة، بما في ذلك تحسين أساليب استرداد المواد المفيدة والطاقة وإعادة تدويرها وإعادة استخدامها. ويُجسد مفهوم الإجراءات الثلاثة (التقليل من النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها) بشكل جيد نهج دورة الحياة هذا للتعامل مع النفايات[٢٢].

٦٧ - وفي حين تقع مسؤولية حماية المواطنين من مخاطر المواد الخطرة أساسا على كاهل الحكومات الوطنية، فإن الأبعاد العابرة للحدود والعالمية لهذه المسائل تتطلب استجابة دولية.

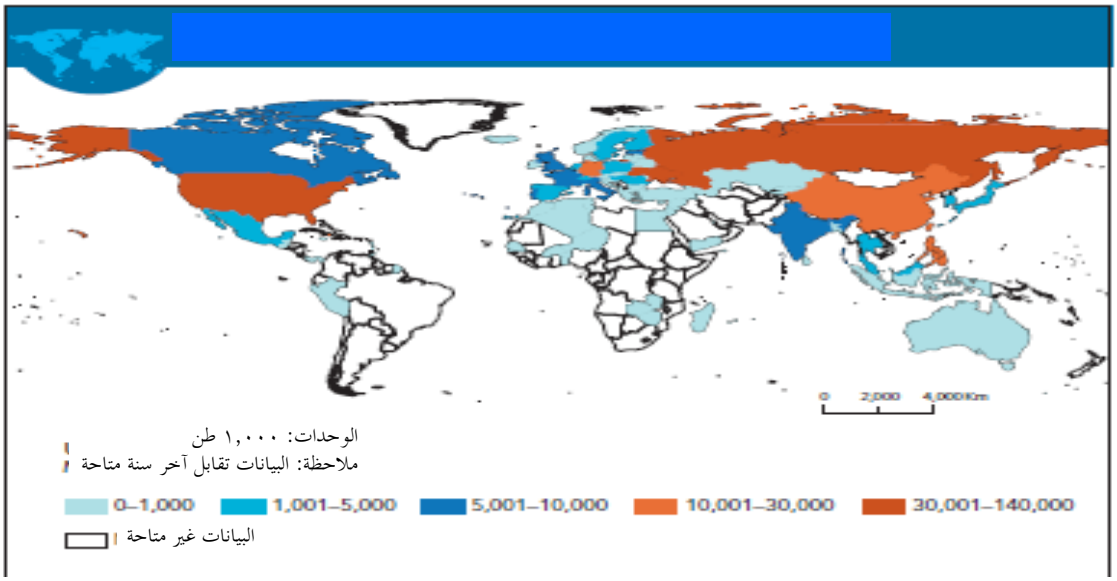
٦٨ - ولذلك، فإن وضع اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود في عام ١٩٨٩، قد ساهم إلى حد كبير في حماية الصحة البشرية والبيئة من الآثار الضارة الناجمة عن التعرض للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى أو التخلص غير السليم منها. فبالإضافة إلى اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية توفر اتفاقية بازل آلية لمنع الاتجار غير المشروع أو غير المرغوب فيه بمبيدات الآفات والمواد الكيميائية السامة ذات الصلة، وذلك عن طريق إنشاء التزامات ملزمة قانونا بتنفيذ إجراء الموافقة المسبقة عن علم.

٦٩ - ويوفر الشكل السادس عشر بيانات عن توليد النفايات الخطرة، ومع ذلك تظل الصورة غير كاملة بسبب عدم توفر بيانات بشأن معظم بلدان أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.

(٢٢) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الاتجاهات في مجال التنمية المستدامة: المواد الكيميائية، والتعدين، والنقل، وإدارة النفايات، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 10.II.A.3).

الشكل السادس عشر

توليد النفايات الخطرة (حتى عام ٢٠٠٧ أو أحدث رقم متاح)



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعيةالاتجاهات في مجال التنمية المستدامة: المواد الكيميائية، والتعدين، والنقل، وإدرة النفايات، ٢٠١٠.

توليد النفايات الخطرة (حتى عام ٢٠٠٧ أو أحدث رقم متاح)

٧٠ - النفايات الإلكترونية وإدارتها على نحو سليم مسائل مستجدة تشكل مصدر قلق لبلدان كثيرة. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يتم توليد ما بين ٢٠ و ٥٠ مليون طن متري من النفايات الإلكترونية في جميع أنحاء العالم كل عام. وتتوقع تقديرات أخرى أن تُضيف الحواسيب والهواتف النقالة وأجهزة التلفزيون حوالي ٥,٥ ملايين طن إلى تيار النفايات الإلكترونية في عام ٢٠١٠، وقد يرتفع الرقم إلى قرابة ١٠ ملايين طن في عام ٢٠١٥[٢٣]. وأحد الخيارات التشريعية المتاحة أمام البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء من أجل خفض كمية النفايات الإلكترونية هو اعتماد توسيع نطاق مسؤولية المُنتِج،

(٢٣) انظر: http://unstats.un.org/unsd/environment/hazardous.htm. واستنادا إلى استبيانات شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة/برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن إحصاءات البيئة (قسم النفايات) واستبيان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية حول حالة البيئة وكذلك الموقع الشبكي للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية لبيانات الإحصاءات البيئية: http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/environment/data/main_tables.

بما يجعل المصنعين مسؤولين عن استرداد منتجاتهم أو إعادة تدويرها أو التخلص الآمن منها عند انتهاء مدة استعمالها[٢٢].

٧١ - كما تُمثل النفايات الصلبة، مثل النفايات البلدية ونفايات البناء، خطرا متزايدا على الصحة البشرية والبيئة، وذلك لأن التحضر السريع يؤدي إلى زيادة توليد النفايات الصلبة في البلدان النامية، ولأن البلدان المتقدمة لا تقلل من نفاياتها بدرجة كبيرة، حتى رغم استمرار وجود اختلافات كبيرة[٢٢].

النقل المستدام

٧٢ - النقل والتنقل هما من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وفي حين يقترن النقل غالبا بالتكاليف البيئية والاجتماعية، فإن غياب الهياكل الأساسية الكافية للنقل وعدم توفر خدمات النقل ميسورة يساهم في الفقر ويشكل عقبات رئيسية أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية.

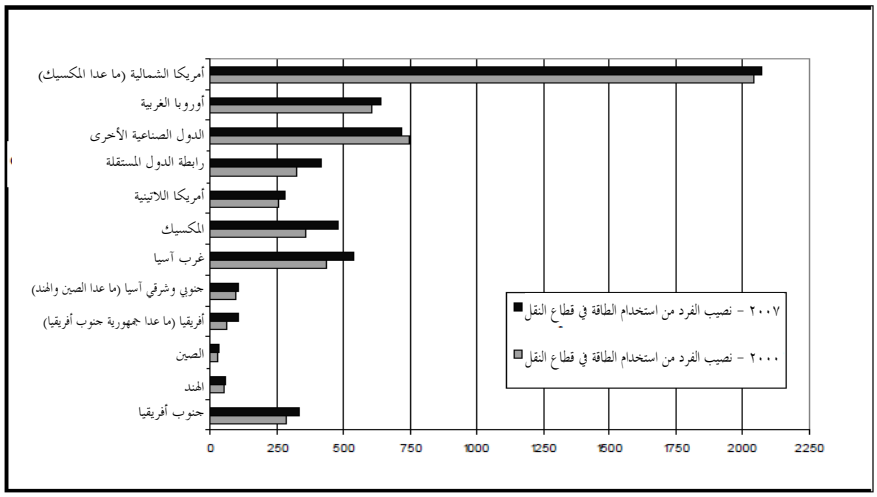
٧٣ - وعلى الصعيد العالمي، فقد أدت زيادة التحضر واستخدام السيارات على مدى العقود العديدة الماضية إلى ارتفاع حاد في انبعاثات غاز الدفيئة المتصل بالنقل، مما أسفر عن تسريع وتيرة عملية تغير المناخ. ويستحوذ قطاع النقل عن حوالي ١٩ في المائة من الاستخدام العالمي للطاقة و ٢٣ في المائة من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة، ومن المرجح أن ترتفع هذه النسب في المستقبل. ونظرا للاتجاهات الحالية، فمن المتوقع أن يزداد معدل استخدام الطاقة في قطاع النقل وانبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون بحوالي ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ وبأكثر من ٨٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠[٢٤]. فقد ازداد استخدام الطاقة في قطاع النقل في البلدان الصناعية بمعدل ١،٢ في المائة سنويا بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦، في حين زاد في البلدان النامية بنسبة ٤،٣ في المائة سنويا في المتوسط أثناء الفترة نفسها[٢٥]. (انظر: الشكل السابع عشر).

(٢٤) الوكالة الدولية للطاقة، النقل والطاقة وثنائي أكسيد الكربون، التحرك نحو الاستدامة، ٢٠٠٩ .

(٢٥) الوكالة الدولية للطاقة: إحصاءات وأرصدة الطاقة العالمية، ٢٠٠٩.

الشكل ١٨

نصيب الفروق من استخدام الطاقة (بالكيلوطن من المكافئ النفطي) في قطاع النقل: ٢٠٠٠-٢٠٠٧



المصدر: الوكالة الدولية للطاقة: إحصاءات وأرصدة الطاقة العالمية، ٢٠٠٩.

٧٤ - وهناك حاجة ماسة إلى تدخلات سياساتية ملائمة لإنشاء شبكات للنقل بأسعار معقولة ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا. ومن الأهمية بمكان أن تؤكد الأنظمة المتعددة الوسائط في قطاع النقل على تطوير وسائط للنقل تقوم على استخدام طاقة منخفضة الكربون والتركيز على زيادة الاعتماد على شبكات النقل العام. فالتخطيط المتكامل لقطاع النقل في المناطق الحضرية والريفية، فضلا عن تبني سياسات مالية وتنظيمية مساندة، واقتران ذلك بتطوير تكنولوجيات جديدة ومزيد من التعاون الدولي، هي عوامل أساسية من أجل بناء قطاع نقل يعنى بمتطلبات التنمية المستدامة.

٧٥ - وبما أن سكان المناطق الحضرية يتزايدون، ولا سيما في البلدان النامية، فإن مدنا كثيرة قد شرعت، أو هي بصدد النظر في إنشاء شبكات للنقل السريع بالحافلات تتسم غالبا باستخدام حافلات أكبر تسير في مسارات منفصلة موازية لحركة المرور المحلية. ومقارنة بشبكات النقل بالسكك الحديدية الخفيفة أو شبكات مترو الأنفاق، فإن شبكات النقل السريع بالحافلات أقل تكلفة بكثير تحقق في الوقت ذاته كفاءة عالية مماثلة في مجال النقل.

٧٦ - ويوفر النقل السريع بالحافلات وغيره من نظم النقل العام في المناطق الحضرية منافع كثيرة مباشرة وغير مباشرة محليا ووطنيا وعالميا. وتساعد الاستثمارات في الهياكل الأساسية للنقل العام على تجنب انبعاث كميات كبيرة من غازات الدفيئة. وقد طرحت مؤخرا عدة مبادرات، بما فيها الشراكة الدولية من أجل نقل مستدام منخفض الانبعاثات الكربونية،

وأجريت عدة دراسات لاستكشاف إمكانية إدراج نظام النقل السريع بالحافلات وغيره من مشاريع النقل العام ضمن إجراءات تخفيف الأثر تكون ملائمة وطنيا في أي اتفاق مقبل يتعلق بتغير المناخ وأي نظام للاتجار في الانبعاثات ينفذ في المستقبل. وقد نظرت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الثامنة عشرة، في مسألة النقل بوصفه أحد مواضيع الدورة، واستعرضت أمثلة جيدة عديدة على نظام النقل السريع وغيره من نظم النقل العام[٢٦].

خامسا – المسائل الشاملة

المؤسسات والحوكمة

٧٧ – يعرض جدول أعمال القرن ٢١ مجموعة مفصلة من الخيارات الكفيلة بتحقيق الانتقال إلى التنمية المستدامة. وتشمل تلك الخيارات إنشاء المؤسسات المناسبة وتعبئة المجموعات الرئيسية وإقامة الشراكات، وتوفير الدعم المالي الدولي لأغراض عدة منها بناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

٧٨ – وعلى مر السنين، أُنشئ رسميا عدد من المؤسسات بغية تحقيق التقارب بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. أما على الصعيد العالمي، فالمؤسسة التي تتولى وضع السياسات هي لجنة التنمية المستدامة. فقد عملت اللجنة بنشاط، ضمن إسهاماتها الأخرى، على التماس مشاركة المجموعات الرئيسية في رسم السياسات وروجت للأخذ بشكل مؤسسي معين يتمثل في إقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وداخل الأمم المتحدة، اضطلعت اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بدور في تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وإلى جانب ذلك، أُنشئت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، من أجل تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة في مجالات اختصاصاتها. وعلى الصعيد الإقليمي، نظمت اللجان الاقتصادية الإقليمية مؤتمرات وزارية واجتماعات تنفيذ. أما على الصعيد الوطني، فقد برز عدد من الأشكال المؤسسية، بما فيها المجالس الوطنية للتنمية المستدامة، وعمليات الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وإدراج أهداف التنمية المستدامة في عمليات أو مؤسسات أخرى، بما في ذلك الخطط الإنمائية، وإعداد ورقات استراتيجية للحد من الفقر، وغير ذلك. وعلى الصعد المحلية، استحدثت المؤسسات المحلية والمجالس البلدية عمليات في إطار جدول أعمال القرن ٢١.

---

(٢٦) انظر: السجلات الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٠، الملحق رقم ٩ (E/2010/24)، الفصل الثاني.

٧٩ - وفي كل سنة، تنظر الجمعية العامة في موضوع التنمية المستدامة في سياق جدول أعمالها الخاص بالتنمية. وتنظر في عدد من القضايا، بدءا بالتقدم العام المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث واتفاقيات ريو الثلاث وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وصولاً إلى التنمية المستدامة للجبال ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. وتوافي الدول الأعضاء لجنة التنمية المستدامة بالتوجيهات بشأن دوراتها المقبلة. وفي عام ٢٠٠٩، قررت الجمعية العامة أن تعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢، وقبلت العرض السخي الذي تقدمت به حكومة البرازيل لاستضافة المؤتمر (القرار ٦٤/٢٣٦).

٨٠ - وناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٠ التي عُقدت في نيويورك موضوع تنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا والالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في استعراضه الوزاري السنوي خلال الجزء الرفيع المستوى من تلك الدورة. ووجه كبار ممثلي الدول الأعضاء العديد من النداءات لتعزيز التنمية المستدامة كان من بينها اقتراح دعا إلى إحياء مقترح صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بإنشاء مجلس للأمم المتحدة للتنمية المستدامة يتولى المسؤولية عن الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[٢٧].

٨١ - واعتمد الجزء الرفيع المستوى إعلانا وزاريا يؤكد من جديد أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتمتع الكامل بحقوق الإنسان للمرأة والقضاء على الفقر ضرورية لتحقيق التنمية، ويشدد على أهمية دور المرأة بوصفها عاملا من عوامل التنمية.

٨٢ - وناقشت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة عشرة قضايا النقل، والمواد الكيميائية، وإدارة النفايات، والتعدين، ووضع إطار عمل مدته عشر سنوات للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وأعرب جميع الذين شاركوا في أعمال اللجنة عن وجهات نظرهم بشأن المجموعة المواضيعية من المسائل المذكورة أعلاه، وحددوا العقبات والقيود وعرضوا عددا من أفضل الممارسات والدروس المستفادة[٢٦].

٨٣ - وقبل انعقاد الدورة الثامنة عشرة للجنة، عُقدت خمسة اجتماعات تنفيذ إقليمية لمناقشة العقبات والمعوقات خاصة وأفضل الممارسات والدروس المستفادة من كل منطقة

(٢٧) بيان الدكتور بافو فايرينين، وزير التجارة الخارجية والتنمية لفنلندا، متاح على الموقع http://www.formin.fi/Public/default.aspx?contentid=195991.

بعينها[٢٨]. ونوقشت التقارير الصادرة عن تلك الاجتماعات في الدورة، بما في ذلك في حلقات النقاش الحوارية الأقاليمية، التي أبرز خلالها المشاركون أوجه الترابط الهامة بين مواضيع دورة التنفيذ الحالية، وبين دورة التنفيذ الحالية والدورات السابقة، وكذلك ارتباط هذه المواضيع بالأمن الغذائي وتغير المناخ والأزمة المالية. ويدل العدد الكبير من الشراكات الأقاليمية والمبادرات المشتركة القائمة على إمكانات التعاون، بما في ذلك تبادل الدروس المستفادة. وثمة خطوة هامة تالية تتمثّل في التركيز على المبادرات المشتركة، وبالأخص لتكرار أفضل الممارسات ومنها المنهجيات القابلة للتكرار، ولإنشاء شبكات من الخبراء[٢٨].

٨٤ - وعُقدت أيضا أربعة اجتماعات بين الدورات قبل الدورة الثامنة عشرة للجنة، وهي الاجتماع الاستشاري الدولي بشأن توسيع خدمات إدارة النفايات في البلدان النامية؛ واجتماع فريق الخبراء الدولي: منتدى الأمم المتحدة المعني بالتخفيف من آثار تغير المناخ، والكفاءة في استهلاك الوقود والنقل الحضري المستدام؛ وحلقة العمل بشأن الحالات الإفرادية في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛ والاجتماع الافتتاحي للمنتدى الإقليمي بشأن التقليل من النفايات وإعادة استعمالها وتدويرها في آسيا[٢٩].

٨٥ - ومهمته وضع مؤشرات للتنمية المستدامة هي من الأخرى التي تتسم بالأهمية لأنها ضرورية في مساعدة صانعي القرارات على إحراز تقدم نحو تحقيق سياسات التنمية المستدامة على جميع المستويات. أما المجموعة الثالثة المنقّحة من مؤشرات لجنة التنمية المستدامة، فقد وضعت صيغتها النهائية في سنة ٢٠٠٦ مجموعة من الخبراء من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية. وتشمل النسخة المنقحة ٩٦ مؤشرا، من بينها مجموعة فرعية تتكون من ٥٠ مؤشرا أساسيا[٣٠].

المجموعات الرئيسية

٨٦ - أتاحت الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة العديد من الفرص للمجموعات الرئيسية لكي تُسهم في دراسات الحالات الإفرادية وأفضل الممارسات، وتوفير البيانات والمعلومات عن المشاريع الميدانية، والتعرف على التحديات والعقبات التي تحول دون التنفيذ،

---

(٢٨) انظر التقارير الواردة من اجتماعات التنفيذ الإقليمية على الموقع http://www.un.org/esa/dsd/resources/res_docucsd_18.shtml.

(٢٩) انظر التقارير الصادرة عن الاجتماعات بين الدورات على الموقع http://www.un.org/esa/dsd/csd/csd_csd18_meetothe.shtml.

(٣٠) يمكن الاطلاع على المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمؤشرات وصحائف مفصلة عن منهجياتها على الموقع http://www.un.org/esa/dsd/dsd_aofw_ind/ind_index.shtml.

والدخول في حوار مع أعضاء الوفود الحكومية وغيرهم من المشاركين، بما في ذلك مع الوزراء خلال الجزء الرفيع المستوى. ويتواصل تبادل الآراء الموضوعي بين ممثلي المجموعات الرئيسية ومسؤولي الحكومات، ويتم إدماجها بشكل جيد في مختلف مراحل الدورة الاستعراضية الرسمية. وعموما، شارك أكثر من ٥٧٠ ممثلا عن ١٣٥ منظمة في الدورة الثامنة عشرة للجنة. فقد أدلت المجموعات الرئيسية بما مجموعه ١٥٣ بيانا، كما يتعزز حضورها في الوفود الحكومية خلال اجتماعات اللجنة[٣١]. وساهمت المجموعات الرئيسية أيضا بقدر كبير في معرض الشراكات ومركز التعلم، ونظمت العديد من الأنشطة الموازية والأنشطة الأخرى ذات الصلة.

٨٧ - وأنشأت شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠١٠ عدة آليات جديدة ومبتكرة شملت مجموعات رئيسية بوصفها جهات مشاركة رئيسية. وتمثلت إحدى تلك الآليات في حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن تنفيذ التنمية المستدامة عقد في مقر الأمم المتحدة من أجل ضمان إضفاء المزيد من الفعالية والتنسيق على تنفيذ المقررات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السابعة عشرة؛ وتمثلت آلية أخرى في سلسلة حلقات دراسية مواضيعية[٣٢]. وتضمنت سلسلة تلك الحلقات عروضا قدمها خبراء فنيون، وعرض أفلام فيديو وثائقية تبرز التحديات والنجاحات، وإجراء حلقات نقاش حوارية امتدت لتتخذ شكلا إلكترونيا بعد الانتهاء من كل حلقة دراسية وذلك لتوسيع نطاق المشاركة في كل موضوع من تلك المواضيع.

٨٨ - ولا يزال دعم مشاركة المجموعات الرئيسية في أعمال لجنة التنمية المستدامة تعوقه صعوبات، لا سيما وأن من المتوقع أن يزيد مستوى مشاركة المجموعات الرئيسية من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أعمال اللجنة. ويتوقف إحراز النجاح في المستقبل على قدرتنا الجماعية على توجيه مشاركتها المطردة وعلى زيادة دعم ما لديها من الوسائل الكفيلة بتنظيمها الذاتي ووضع الاستراتيجيات وبناء القدرات، الأمر الذي من شأنه أن يزيد عدد وتنوع أصوات المجموعات الرئيسية التي تزود اللجنة بالمعلومات قبل مداولاتها وفي أثنائها.

---

(٣١) ضمت وفود ألمانيا وبلجيكا والسويد وكندا وهولندا جميعها ممثلي الشباب أيضا هذا العام، وضمت وفود عديدة أخرى ممثلين عن القطاعات الأخرى الثمانية للمجموعات الرئيسية.

(٣٢) يمكن الاطلاع على جميع المواد المتعلقة بسلسلة الحلقات الدراسية المواضيعية في الموقع: http://www.un.org/esa/dsd/csd/csd_csd18_seminar_series.shtml.

الشراكات

٨٩ - لقد أصبحت الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل التنمية المستدامة جزءا لا يتجزأ من مشهد تحقيق التنمية والوسيلة الأكثر شعبية لزيادة إشراك الجهات الفاعلة غير التقليدية في طائفة من المبادرات الإنمائية التي تنهض بها منظومة الأمم المتحدة وتدعمها. فمنذ بدء برنامج الشراكات من أجل التنمية المستدامة في مؤتمر قمة جوهانسبرغ، واصلت لجنة التنمية المستدامة التشجيع على إقامتها. فهناك اليوم أكثر من ٣٠٠ شراكة مسجلة على الموقع الإلكتروني للجنة (http://www.un.org/esa/sustdev/partnerships/partnerships.htm) بشأن قاعدة بياناتها (http://esa.un.org/dsd/partnerships/public/) شراكات التنمية المستدامة.

٩٠ - وخلال الدورة الثامنة عشرة للجنة، أبرز معرض الشراكات الشراكات المنخرطة في الأنشطة المرتبطة بالمجموعة المواضيعية لعام ٢٠١٠. ووفّر المعرض منبرا سلطت فيه الشراكات المسجلة من أجل التنمية المستدامة الضوء على التقدم المحرز وتبادل الخبرات والتعلم من بعضها البعض، من أجل إقامة التواصل مع الشركاء الحاليين والمحتملين، وإقامة أواصر التآزر بين الشراكات. وكان ثمة أيضا حدث على درجة كبيرة من الأهمية تمثل في عقد حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الشراكات الإنمائية للمرة الأولى في جلسة عامة من جلسات اللجنة، خلال دورتها الثامنة عشرة. فقد قُدم باعتباره ابتكارا يعكس تركيز اللجنة المتزايد على تعزيز الآليات التي من شأنها أن تشجع على التنفيذ وإحراز نتائج ملموسة سعيا إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٩١ - وقد أصبح من الواضح أكثر فأكثر أن ثمة حاجة إلى توفير إطار أكثر فعالية لدعم شراكات أصحاب المصلحة المتعددين ورصدها ومراقبتها في إطار لجنة التنمية المستدامة، بما يضمن تعهد استمرارية التركيز على الأهداف الواضحة، وعلى الحفاظ على تكاملية أساليب العمل. ويُنظر حاليا في تعزيز دور أمانة اللجنة لكي تقوم بدور وسيط على قدر أكبر من الفعالية من أجل تطوير الشراكات وتعزيزها.

الإجراءات المتخذة في ميدان التعاون الدولي وسائل تنفيذها

٩٢ - كشفت الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ عن حالات إخفاق عام في أساليب عمل الأسواق المالية وأوجه قصور رئيسية في جوهر عملية صنع السياسات العامة الاقتصادية. وفي حين أنه بالإمكان إدراك الرغبة القوية في حدوث انتعاش اقتصادي سريع، فإن العودة مرة أخرى إلى الطريق المعتاد تعني العودة إلى التماس مسار للتنمية العالمية يتسم بعدم الاستدامة. ولتحقيق رفاهية مستدامة واسعة النطاق في المستقبل لا بد من إدخال إصلاحات كبيرة في مجال الحوكمة الاقتصادية العالمية واتباع طريقة تفكير

جديدة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية العالمية، مع ضرورة التركيز على التنمية المستدامة، التي تستلزم الأخذ بنهج يوازن بين إدخال التحسينات في مجال الثروة المادية من ناحية وحماية البيئة الطبيعية وكفالة الإنصاف والعدالة الاجتماعيين من ناحية أخرى، بدلا من تضييق مجال التركيز على النمو الاقتصادي وتوليد الثروة الخاصة استناداً إلى الحوافز السوقية.

٩٣ - وسيكون من اللازم إيجاد حلول عالمية للمشاكل العالمية، ونظراً لترابط هذه المشاكل سيلزم أن تكون سُبل الاستجابة التي تنص عليها السياسات العامة شديدة التماسك على مختلف الصعد إذا أُريد للمجتمع الدولي أن يحقق الأهداف المتعددة المرتبطة بالتنمية العالمية المنصفة والمستدامة.

٩٤ - ومن المتفق عليه عموما أن هيكل المعونة الإنمائية مجزأ. فقد أصبحت المعونة تركز تركيزا شديد المحدودية على برامج الحد من الفقر وعلى القطاعات الاجتماعية، ونأت بنفسها عن دعم العمليات الإنمائية التحويلية ذات الطابع الأعم. وكما أدى هذا التحول إلى تكاثر عدد وكالات المعونة - الحكومية وغير الحكومية، والثنائية والمتعددة الأطراف - التي تقدم الدعم والموارد إلى البلدان النامية لتنفيذ العديد من مشاريع المعونة المحددة الأغراض[٣٣].

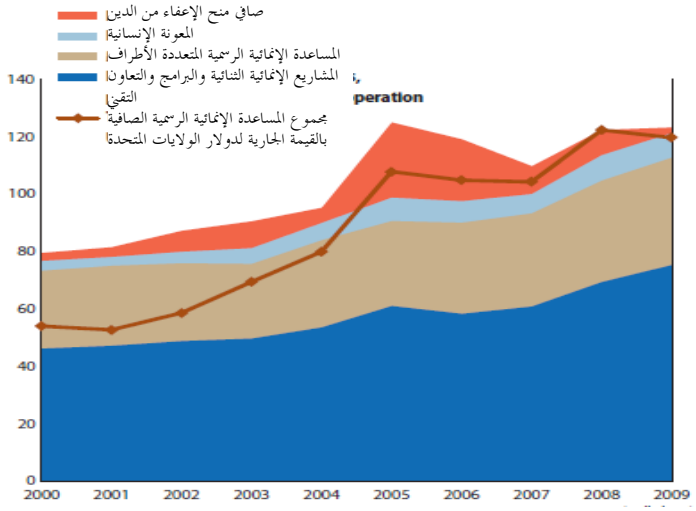
٩٥ - ويبين الشكل الثامن عشر الاتجاهات السائدة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩ بالقيمة الجارية والثابتة لدولار الولايات المتحدة في عام (٢٠٠٨). ففي عام ٢٠٠٩، بلغ صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية ١١٩,٦ بليون دولار، أو ٠,٣١ في المائة من الدخل القومي للبلدان المتقدمة النمو مجتمعة (انظر الشكل الرابع عشر). ويمثل هذا بالقيمة الحقيقية، زيادة ضئيلة في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية (بنسبة ٠,٧ في المائة) مقابل ما كانت عليه في عام ٢٠٠٨ وإنْ كانت تلك المساعدة قد انخفضت، إذا قيست بالقيمة الجارية للدولار الأمريكي، بنسبة تجاوزت ٢ في المائة، أي من ١٢٢,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٨. وبلغت نسبة الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية، إذا استُثنيت منها المبالغ المخصصة لتخفيف الديون، ٦,٨ في المائة في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩. وارتفعت المعونة الثنائية، إذا استُثنيت منها عمليات المعونة الإنسانية، بنسبة ٨,٥ في المائة بالقيمة الحقيقية، نظرا لاستمرار الجهات المانحة في زيادة مشاريعها وبرامجها الإنمائية الأساسية. وسُجلت الزيادات في معظمها في القروض الجديدة (بنسبة ٢٠,٦ في المائة)، لكن ارتفعت المنح هي أيضا (بنسبة ٤,٦ في المائة، باستثناء تخفيف الدين)[٣].

(٣٣) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠١٠: تنظيم التنمية العالمية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.II.C.1).

٩٦ - وما زالت المساعدات أقل بكثير من هدف ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لمعظم الجهات المانحة الذي حددته الأمم المتحدة. ففي عام ٢٠٠٩، كانت البلدان الوحيدة التي بلغت الهدف أو تجاوزته هي الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج وهولندا. وكانت أكبر الجهات المانحة من حيث حجم المنح في عام ٢٠٠٩ هي الولايات المتحدة، تليها فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة واليابان. [٣] ولئن كانت الغالبية العظمى للالتزامات الأولية لا تزال سارية، فقد خفّضت بعض الجهات المانحة الكبيرة ما قطعته على نفسها من تعهدات في عام ٢٠١٠ أو أرجأت الوفاء به.

الشكل الثامن عشر

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو، ٢٠٠٠-٢٠٠٩ (بسعر الصرف الثابت والسعر الحالي لدولار الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٨)



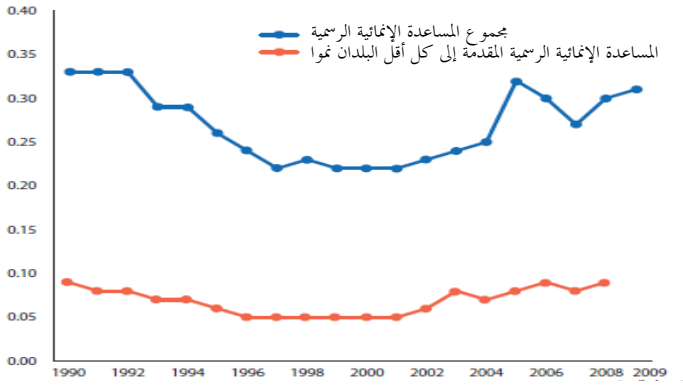
المصدر: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠.

٩٧ - وعلى الصعيد الوطني، أدى ازدياد دور الاستثمار المباشر الأجنبي والسلاسل المضيفة للقيمة العالمية في تنشيط الإنتاج والتجارة والتنمية التكنولوجية على الصعيد العالمي إلى تقليص نطاق استغلال الحكومات الوطنية للسياسة الصناعية؛ وفرضت قواعد التجارة المتعددة الأطراف قيوداً على تدابير الدعم المحلي لصناعات التصدير النامية. وعلاوة على ذلك، جعلت تدفقات رأس المال الخاص بحُرية الاقتصاد الكلي أكثر تحدياً. وزادت القواعد المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ومعايير الجودة من التكلفة التي تتحملها بلدان نامية كثيرة لاستيعاب التكنولوجيات الجديدة ولاكتساب القدرة على المنافسة على الصعيد العالمي.

وليس معنى ذلك أنه لا يوجد حيز للسياسات على الإطلاق، بل حريّ بنا أن نقول إن النطاق الضيق صار يفرض تحديات أكبر على واضعي السياسة اليوم[٣٣].

الشكل التاسع عشر

صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – لجنة المساعدة الإنمائية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي للمانحين للفترة ١٩٩٠–٢٠٠٩ (كنسبة مئوية)



المصدر: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠.

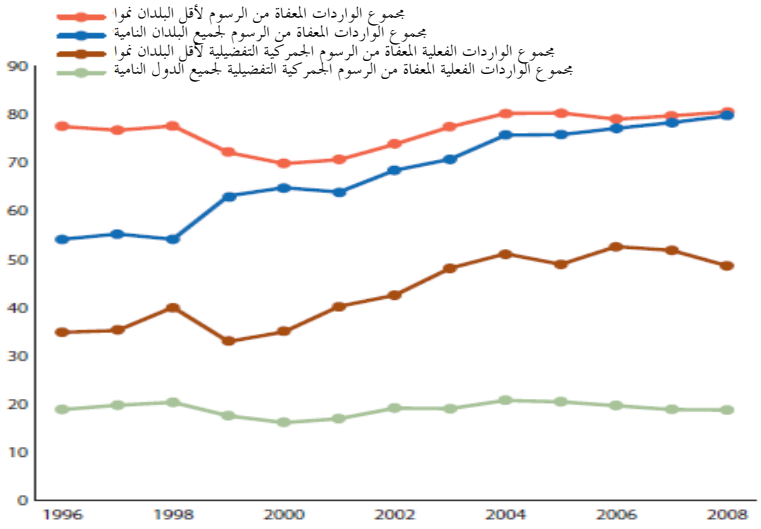
٩٨ - وتعكس حالة الطريق المسدود الذي بلغته جولة الدوحة، التي انطلقت في عام ٢٠٠١ بهدف وضع قواعد تجارية متعددة الأطراف موجهة أكثر إلى التنمية، صعوبة إقامة توازن مناسب بين مجموعة مرغوب فيها من قواعد اللعبة ومبدأ احتواء مختلف القدرات فيما بين البلدان للتعامل في التجارة تعاملاً قائماً على المنافسة. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في إتاحة مجال أكبر للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، لتوصيل منتجاتها إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو مع إعفاءها من الرسوم الجمركية والحصص المفروضة، وذلك بتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، إلا أن ثمة عوائق هامة ما زالت تقف حائلاً دون نفاذ البلدان النامية إلى الأسواق. كما أن الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو لا تزال كبيرة ولا تزال تحد من فرص الإنتاج ودر الدخل المتاحة أمام مزارعي البلدان النامية. وبلغت نسبة واردات البلدان المتقدمة النمو (باستثناء الأسلحة والنفط) من جميع البلدان النامية المعفاة من الرسوم الجمركية، نحو ٨٠ في المائة في عام ٢٠٠٨، مقابل ٥٤ في المائة المسجلة في عام ١٩٩٨. فبالنسبة لأقل البلدان نموا، لا تمثل تلك النسبة إلا زيادة هامشية حيث ارتفعت من ٧٨ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى نحو ٨١ في المائة في عام ٢٠٠٨[٣٣]. (انظر الشكل العشرين)

٩٩ - وتجاوزت البلدان التي نجحت في الاندماج في مجال التجارة العالمية على مدى نصف القرن الماضي مراحل حماية التجارة ودعم قطاعات الإنتاج المحلية قبل أن تنفتح على الأسواق العالمية. فلا تترك القواعد التجارية المتعددة الأطراف القائمة في الوقت الحالي إلا مجالا محدودا أمام القادمين الجدد الذين يودون السير على منوال مَن سبقوهم. ولئن كان يلزم إحراز مزيد من التقدم لتعزيز إمكانية نفاذ البلدان النامية إلى الأسواق العالمية والحد من تدابير الدعم الزراعي في البلدان المتقدمة النمو، فإن من اللازم إعادة صياغة القواعد المتعددة الأطراف من أجل إفساح المجال أمام البلدان النامية لبناء قدراتها الإنتاجية والتجارية. وسيتمثل أحد الإجراءات الرئيسية في إعادة النظر في القواعد الجارية التي تحد من استعمال أشكال الدعم لتعزيز التصدير. وينبغي منح البلدان النامية فرصة أكبر لتطبيق أشكال الدعم هذه كجزء من استراتيجيتها الإنمائية الأوسع نطاقا. ويتمثل إجراء رئيسي ثان في إحداث توسع كبير في ”مبادرة المعونة لصالح التجارة“. وسوف يكون من الضروري مواءمة تخصيص الموارد بموجب المبادرة السالفة الذكر على نحو تام مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية[٣٣].

الشكل ٢٠

نسبة واردات البلدان المتقدمة النمو من البلدان النامية ومن أقل البلدان نموا المعفاة من الرسوم عند خضوع منتجات الدول المنافسة لها لرسوم جمركية في إطار مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية (المعاملة التفضيلية لدخول الأسواق)، ١٩٩٦-٢٠٠٨

(كنسبة مئوية)



المصدر: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠.

١٠٠ - وهناك مسألة رئيسية تتمثل في تحقيق التناسق بين السياسات التجارية والسياسات المناخية، بما في ذلك تسوية التضارب المحتمل بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، أساس الاتفاقات المناخية المتعددة الأطراف[٣٣].

١٠١ - وتتيح الصعوبات الاقتصادية والبيئية الراهنة الفرصة لإعادة النظر الجماعي على الصعيد العالمي في نماذج التنمية والأعمال التي اتبعت خلال القرن الماضي، وللانتقال إلى نموذج جديد يساعد على وضع العالم على مسار مراع للمناخ ومستدام اقتصاديا. ومن الاستجابات المبتكرة تشجيع الأخذ بنهج ''الاقتصاد الأخضر'' أو ''النمو الأخضر''. وينطوي ذلك على المزج بين السياسات العامة الهادفة إلى إعادة توجيه القطاعين العام والخاص نحو الاستثمار في تطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا، بما في ذلك التكنولوجيات القليلة أو المنعدمة الانبعاثات الكربونية، ونشرها على نطاق واسع. وسيكون للاستثمار في الهياكل الأساسية (الطاقة والنقل وما إلى ذلك) أهمية حاسمة في دعم عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وهناك عدد من البلدان التي تعطي بالفعل الأولوية للاستثمارات الخضراء وهي بصدد وضع استراتيجيات وسياسات عامة لدعم اقتصاد أخضر في حين يعمل الباحثون على تطوير الدعائم المفاهيمية والتجريبية التي تستند إليها تلك السياسات.

١٠٢ - وتزداد الحاجة إلى تيسير الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا بسرعة مع تزايد التهديد المناخي. فمنذ عام ١٩٧٢، استخدم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية لغة صريحة تؤكد أهمية نقل التكنولوجيا لأغراض تحقيق الأهداف البيئية والإنمائية. ومنذ ذلك الحين ونقل التكنولوجيا وتبادل المعارف يشكلان عنصرين أساسيين في المناقشات المتعلقة بكيفية تحقيق التنمية المستدامة ومعالجة التحديات التي يطرحها تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

١٠٣ - وفي الوقت نفسه، ستحتاج البلدان النامية إلى دعم بناء قدراتها التكنولوجية الخاصة، حتى يتسنى لها كفالة الانتقال السلس إلى الاقتصاد المنخفض الانبعاثات الكربونية وحتى تحافظ في الوقت نفسه على قدرتها على المنافسة في ظل اقتصاد عالمي منفتح. وفي سياق وضع خطط لبناء القدرات في مجال التكنولوجيا، يمكن زيادة التركيز على مطالب المستخدمين؛ وتحسين تنسيق المعونة والتعاون بين الجهات المانحة؛ والاستثمار على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مجال بناء القدرات؛ وزيادة دور تكنولوجيا المعلومات في مجال بناء القدرات.

سادسا – التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

١٠٤ – سيرأس وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أمانة العملية التحضيرية باسم منظومة الأمم المتحدة وبصفته الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وسيتلقى الدعم في تأديته مهامه من منسقين تنفيذيين، أحدهما من الشمال والآخر من الجنوب، ومن أمانة مكرسة منشأة في الإدارة المذكورة.

١٠٥ – وينظَّم عمل الأمانة على مستويات ثلاثة. (أ) مكتب للأمين العام للمؤتمر يُشرف على الأعمال التحضيرية عموما ويُقدِّم التوجيه الاستراتيجي للعملية التحضيرية؛ (ب) فرقة عمل تابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مؤلفة من كبار المديرين وتقدم المشورة للأمين العام للمؤتمر بشأن مختلف الجوانب المعيارية والتقنية؛ (ج) المهام الأساسية للأمانة، وهي مصنفة في إطار المجموعات الخمس التالية داخل شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية – العمل الحكومي الدولي؛ إعداد الوثائق التقنية؛ التوعية والاتصال؛ الأعمال التحضيرية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ الجوانب اللوجستية.

١٠٦ – وسيجري السعي إلى التنسيق على نطاق المنظومة دعما للعملية التحضيرية من خلال اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية[٣٤] بمساندة من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية[٣٥] وفريق الإدارة البيئية[٣٦].

١٠٧ – ومن أجل توجيه العملية التحضيرية للمؤتمر على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٤، انتُخب أعضاء المكتب في الدورة الأولى للجنة التحضيرية، التي عقدت في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠ في نيويورك. ويتألف المكتب من عضوين من كل منطقة، إضافة إلى البرازيل بحكم المنصب، ليبلغ عدد أعضائه أحد عشر عضوا. وانتخبت أنتيغوا وبربودا وجمهورية كوريا رئيسين مشاركين والدول التالية نوابا للرئيسين: الأرجنتين، إيطاليا، باكستان، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، كرواتيا، مصر، الولايات المتحدة الأمريكية.

١٠٨ – ونظرت الدورة الأولى للجنة التحضيرية في المسائل الموضوعية والإجرائية على السواء. وركزت مناقشات المسائل الموضوعية أساسا على الهدف والمجالات المواضيعية على

(٣٤) انظر الموقع الشبكي للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية: http://www.un.org/en/development/other/ecesa.shtml.

(٣٥) انظر الموقع الشبكي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية: http://www.undg.org.

(٣٦) انظر الموقع الشبكي لفريق الإدارة البيئية: http://www.ewg.org.

النحو المحدد في قرار الجمعية العامة، ولا سيما الاقتصاد المراعي للبيئة في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالجانب الإجرائي، اجتمع المشاركون في أفرقة اتصال للنظر في كيفية تنظيم عملهم استعدادا لعام ٢٠١٢، وناقشوا النظام الداخلي للمؤتمر[٣٧].

١٠٩ - ومن أجل دفع العملية التحضيرية قدما، طلبت الدورة الأولى للجنة التحضيرية إلى الأمانة إعداد ما يلي: (أ) تقرير عن التقدم المحرز حتى تاريخه والثغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية في ميدان التنمية المستدامة، وتحليل للمواضيع المطروحة في المؤتمر؛ (ب) تقرير تجميعي عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق بهدف المؤتمر ومواضيعه. وبالإضافة إلى ذلك، تقرر تنظيم اجتماعات غير رسمية مفتوحة باب العضوية بين الدورات لفترة لا يزيد مجموعها عن ستة أيام وفي حدود الموارد المتاحة[٣٨].

١١٠ - وقد أُرسل بالفعل استبيان إلى الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية من أجل جمع المعلومات اللازمة لإعداد التقارير المذكورة أعلاه، التي ستُناقش خلال الدورة الثانية للجنة التحضيرية المقرر عقدها يومي ٧ و ٨ آذار/مارس ٢٠١١.

سابعا - النتائج والتوصيات

١١١ - يتواصل تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها وسياساتها على الصُعُد كافة، ولكن الأزمات المتعددة قد زادت من التصورات لدى دوائر تقرير السياسات وعامة الجمهور بإمكانية حدوث مقايضات فيما بين ركائز التنمية المستدامة. ولا يؤدي ذلك سوى إلى تعزيز أهمية اتباع نهج متكامل وكلي، استنادا إلى فهم أوجه الترابط والتلاحم فيما بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويلزم أيضا مشاركة جميع أصحاب المصلحة على نطاق واسع في التنفيذ، ويتعين التركيز عمليا على قطاعات ومشاكل وحلول محددة.

١١٢ - ولتحقيق ذلك الهدف، يوصى بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

---

(٣٧) تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الدورة الأولى (١٧-١٩ أيار/مايو ٢٠١٠) (A/CONF.216/PC/5).

(٣٨) تُنظم الاجتماعات المعقودة بين الدورات على النحو التالي: اجتماع واحد مدته يومان في الفترة ما بين إصدار التقرير التجميعي والاجتماع الثاني للجنة التحضيرية، واجتماعان مدة كل منهما يومان بين الدورتين الثانية والثالثة للجنة التحضيرية، ويعقد الاجتماع الأخير بين الدورات قبل الدورة الثالثة للجنة التحضيرية بثمانية أسابيع على الأقل.

(أ) أن تهيب بالحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية أن تعزز التزاماتها في مجال التنمية المستدامة بمضاعفة جهودها الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية، بطرق من بينها على وجه الخصوص التعجيل بالتقدم في التنفيذ عن طريق تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات وتعزيز التعاون التكنولوجي؛

(ب) أن تهيب بالحكومات أن تواصل تقديم دعمها إلى لجنة التنمية المستدامة، وأن تنظم أنشطة فيما بين الدورات، على أن تأخذ في الاعتبار المجموعة المواضيعية للمسائل التي تنظر فيها اللجنة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وأن تؤكد على أهمية تحقيق نتائج تحظى بتوافق الآراء وتشمل مقررات فعالة عملية المنحى تدعمها سبل للتنفيذ خلال دورة السياسات المقبلة؛

(ج) أن تهيب بالحكومات أن تواصل تقديم دعمها إلى لجنة التنمية المستدامة، وأن تقدم في هذا الصدد تبرعات للصندوق الاستئماني للجنة دعما لزيادة مشاركة ممثلي البلدان النامية وممثلي المجموعات الرئيسية في أعمال اللجنة؛

(د) أن تدعو مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق إلى مواصلة القيام، من خلال لجنته الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، برصد الكفاءة التشغيلية للآليات التعاونية المشتركة بين الوكالات وفعاليتها، بما في ذلك شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، والترتيبات التعاونية الأخرى؛

(هـ) أن تدعو الحكومات المانحة والمؤسسات المالية الدولية إلى توجيه التمويل المقدم للبلدان النامية إلى دعم جهودها الرامية إلى التغلب على العقبات والقيود التي تحددت خلال سنة الاستعراض في المجموعة المواضيعية لمسائل النقل، والمواد الكيميائية، وإدارة النفايات، والتعدين، وإطار العشر سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

(و) أن تدعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم المؤسسات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، والمجموعات الرئيسية المنخرطة في ميدان التنمية المستدامة، إلى مواصلة المشاركة الكاملة والفعالة على الصُعُد كافة ومواصلة طرح الأفكار والمقترحات التي تظهر ما لديها من خبرات ودروس مستفادة كمساهمة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

(ز) أن تهيب بالأمانة العامة والوكالات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بالتشاور مع المكتب ولغرض إجراء مناقشات موضوعية مركزة من أجل الدفع بموضوع المؤتمر إلى الأمام، أن تنظم في حدود الموارد المتاحة اجتماعات غير رسمية مفتوحة باب العضوية بين الدورات لفترة لا تتجاوز ستة أيام، من بينها اجتماع مدته يومان في الفترة ما بين إصدار التقرير التجميعي المطلوب أعلاه والدورة الثانية للجنة التحضيرية، واجتماعان مدة كل منهما يومان بين الدورتين الثانية والثالثة للجنة التحضيرية، ويعقد الاجتماع الأخير بين الدورات قبل الدورة الثالثة للجنة التحضيرية بثمانية أسابيع على الأقل؛

(ح) أن تهيب بالحكومات والمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اتفاقيات ريو الثلاث وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، أن تسهم في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن طريق تقديم المساهمات والمدخلات التقنية، حسب الاقتضاء، لتقرير الأمين العام عن هدف المؤتمر ومواضيعه، وأن تدعو المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية إلى القيام بذلك؛

(ط) أن تطلب إلى الأمانة التماس المعلومات والمدخلات والمساهمات بطرق من بينها استبيان موجه إلى الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة بشأن تجاربها، بما في ذلك عوامل النجاح والتحديات والمخاطر المتعلقة بهدف المؤتمر ومواضيعه، وأن تطلب إلى الأمانة كذلك أن تعد، بتوجيه من المكتب، تقرير تجميعي للمعلومات والمساهمات التي جمعت وفقا لذلك؛

(ي) أن تدعو مجالس إدارة المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى أن تحيل إلى العملية التحضيرية للمؤتمر، حسب الاقتضاء، النتائج التي تُسفر عنها اجتماعاتها المتعلقة بهدف المؤتمر ومواضيعه؛

(ك) أن تهيب باللجان الإقليمية أن تنظم بالتعاون مع غيرها من أصحاب المصلحة المعنيين اجتماعات تحضيرية إقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأن تدعو في هذا الصدد الجهات المانحة الدولية والجهات المانحة على أساس ثنائي وغيرها من البلدان التي تستطيع دعم تلك الاجتماعات من خلال التبرعات إلى القيام بذلك؛

(ل) أن تهيب بجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المؤسسات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمجموعات الرئيسية

المنخرطة في ميدان التنمية المستدامة أن تشارك في الاجتماعات المعقودة بين الدورات للعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأن تدعم تلك الاجتماعات؛

(م) أن تشجع الجهات المانحة الدولية والجهات المانحة على أساس ثنائي وغيرها من البلدان التي تستطيع دعم الأعمال التحضيرية للمؤتمر من خلال تقديم التبرعات للصندوق الاستئماني للجنة ودعم مشاركة ممثلي البلدان النامية، على القيام بذلك، وأن تدعو إلى تقديم التبرعات لدعم مشاركة المجموعات الرئيسية للبلدان النامية في العمليات التحضيرية الإقليمية والدولية وفي المؤتمر نفسه.